العدد
٨
آب
٢٠١٩

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مجلة
إضاءات عالمية مترجمة

صادرة عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- تحّول العولمة ومستقبلها .. الولايات المتحدة الاكثر تضرراً
- استراتيجية التصدير اليابانية تستهدف الطبقة الحاكمة في كوريا الجنوبية
- القومية المفرطة في المملكة العربية السعودية موجودة لتبقى
- هل يمكن للمعارضة ان تتحد لإيقاف خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي؟

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العدد ٨ - آب ٢٠١٩

مجلة إضاءات عالمية مترجمة تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

رئيس التحرير :

أ.د سامي حمود الحاج جاسم

هيأة التحرير :

الباحثة رؤى خليل - الباحثة هبة علي

www.hcrss.org

- تحّول العولمة ومستقبلها .. الولايات المتحدة الاكثر تضرراً
- استراتيجية التصدير اليابانية تستهدف الطبقة الحاكمة في كوريا الجنوبية
- القومية المفرطة في المملكة العربية السعودية موجودة لتبقى
- هل يمكن للمعارضة ان تتحد لإيقاف خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي؟

رؤية مستقبلية

تحّول العولمة ومستقبلها.. الولايات المتحدة الاكثر تضرراً

بقلم : داني رودريك

ترجمة : رؤى خليل سعيد

العولمـــة فـــي ورطة. إن جذور اليوم لها جذورها في التســـعينيات، عندما وضع صناع السياســـة العالم على مســـاره الحالي العالمي المفرط، الأمر الذي يتطلب وضع الاقتصاديات المحليـــة في خدمة الاقتصاد العالمي بدلاً من الاتجاه المعاكس. في التجارة، تم الإشـــارة إلى التحول من خلال إنشـــاء منظمة التجارة العالميـــة، في عام ١٩٩٥. لم تجعل منظمة التجارة العالمية من الصعب على الدول حماية نفســـها من المنافسة الدولية فحسب، بل وصلت أيضًا إلى مجالات السياسة العامة التي لم تمسها قواعد التجارة الدولية من قبل: الزراعة والخدمات والملكية الفكرية والسياســـة الصناعية واللوائح الصحية والصحية. حتى الصفقات التجارية الإقليمية الأكثر طموحًا، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشـــمالية، بدأت تقريبًا في نفس الوقت.

في مجال التمويل، تميز التغيير بتحول أساســـي في مواقف الحكومات بعيدًا عن إدارة تدفقات رأس المال ونحو التحرير. بعـــد أن دفعـــت الولايات المتحـــدة ومنظمـــات عالمية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قامـــت البلدان بتحرير كميات هائلة من التمويل قصير الأجل لكسرها عبر الحدود بحثًا عن عائدات أعلى.

في ذلك الوقت، بدا أن هذه التغييرات تســـتند إلى اقتصاديات ســـليمة. من شأن الانفتاح على التجارة أن يدفع الاقتصادات إلى تخصيـــص مواردها إلى حيث ســـتكون الأكثر إنتاجية. ســـوف يتدفق رأس المال من البلدان التي كانت وفيرة فيها إلـــى البلدان التي كانت هناك حاجـــة إليها. إن إطلاق المزيد من التجارة والتمويل الأكثر حرية من شأنه أن يطلق العنان للاســـتثمار الخاص ويغذي النمو الاقتصـــادي العالمي. لكن هذه الترتيبات الجديـــدة جاءت بمخاطر لم يتوقعها العالمون المتطرفون، علـــى الرغم من أن النظريـــة الاقتصادية كان يمكـــن أن تتنبأ بالجانب الســـلبي للعولمة مثلمـــا فعلت مع الاتجاه الصعودي.

أدت زيـــادة التجارة مـــع الصين وغيرها مـــن البلدان ذات الأجور المنخفضة إلى تســـريع تراجع العمالة الصناعية في العالـــم المتقدم، تاركين العديد من المجتمعات المتعثرة. أنتج تمويل الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة مالية منذ الكساد العظيم. وبعد الانهيار، شجعت المؤسسات الدولية سياسات التقشف التي جعلت الضرر أكثر سوءًا.

قلل السياسيون وصانعو السياسات من هذه المشاكل، ونفوا أن الشروط الجديدة للاقتصاد العالمي تنطوي على التضحية بالســـيادة. لم يوافق يمين الوســـط ويسار الوسط ليس على قواعد الاقتصاد العالمي الجديد، بل حول الكيفية التي ينبغي أن يكون بهـــا اقتصاداتهما الوطنيـــة. اليمين يريد تخفيض الضرائب وخفض اللوائح؛ طلب اليســـار المزيد من الإنفاق علـــى التعليم والبنيـــة التحتية العامة. اتفـــق الجانبان على ضرورة إعادة تشكيل الاقتصادات باسم التنافسية العالمية.

ومع ذلك، لم يكن هناك شـــيء لا مفر منه حول المسار الذي سلكه العالم منذ تسعينيات القرن الماضي. لعبت المؤسسات الدولية دورها، لكن العولمة المفرطة كانت حالة ذهنية أكثر من كونها قيدًا حقيقيًا ثابتًا على السياسة المحلية. قبل ذلك، كانت البلدان قد جربت نموذجيـــن مختلفين للغاية للعولمة: المعيـــار الذهبي ونظـــام بريتون وودز. لقـــد كانت العولمة الفائقـــة الجديدة أقرب من حيث المعيـــار الذهبي الأكثر بُعدًا

وأكثر تدخلاً من الناحية التاريخية. هذا هو مصدر العديد من مشاكل اليوم. بالنسبة لمبادئ بريتون وودز الأكثر مرونة، يجب على صانعي السياسة اليوم النظر فيما إذا كانوا يريدون صياغة اقتصاد عالمي أكثر عدلاً واستدامة.

السترة الذهبية:

لمدة ٥٠ عامًا تقريبًا قبل الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى انتعاش قصير خلال فترة ما بين الحربين، حدد المعيار الذهبي قواعد الإدارة الاقتصادية. كان على الحكومة وفقًا لمعيار الذهب تحديد قيمة عملتها الوطنية بسعر الذهب، والحفاظ على حدود مفتوحة للتمويل، وسداد ديونها الخارجية في جميع الظروف. إذا كانت هذه القواعد تعني أن على الحكومة فرض ما يسميه الاقتصاديون اليوم التقشف، فليكن الأمر كذلك، مهما كان الضرر الذي يلحق بالدخل المحلي والعمالة. يعني هذا الاستعداد لفرض الألم الاقتصادي أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن نشأت أول حركة شعبية بوعي ذاتي وفقًا لمعايير الذهب. في نهاية القرن التاسع عشر، أعطى حزب الشعب صوته للمزارعين الأمريكيين المنكوبين الذين كانوا يعانون من ارتفاع أسعار الفائدة على ديونهم وانخفاض أسعار محاصيلهم. كان الحل واضحًا: تسهيل الائتمان، عن طريق جعل العملة قابلة للاسترداد بالفضة وكذلك الذهب. إذا سمحت الحكومة لأي شخص لديه سبائك فضية بتحويله إلى عملة بسعر محدد، فإن المعروض من المال سيزيد، مما يرفع الأسعار ويخفف عبء ديون المزارعين. لكن المؤسسة الشمالية الشرقية ودعمها للمعايير الذهبية وقفوا في الطريق.

نجا المعيار الذهبي من الاعتداء الشعبي في الولايات المتحدة، ويعود الفضل في جزء منه إلى الاكتشافات المحظورة لخام الذهب التي خففت شروط الائتمان بعد التسعينيات من القرن التاسع عشر. بعد ما يقرب من أربعة عقود، سيتم إسقاط المعيار الذهبي للأبد، هذه المرة من قبل المملكة المتحدة، تحت ضغط المظالم المماثلة. بعد تعليقها فعليًا للمعايير الذهبية خلال الحرب العالمية الأولى، عادت إليها المملكة المتحدة في عام ١٩٢٥ بمعدل ما قبل الحرب. لكن الاقتصاد البريطاني كان مجرد ظلال لنفسه قبل الحرب، وبعد أربع سنوات، دفع انهيار ١٩٢٩ البلاد إلى الحافة. طالبت الشركات والعمال بتخفيض أسعار الفائدة، والتي بموجب معيار الذهب، كانت سترسل رأس المال إلى الخارج. لكن هذه المرة، اختارت الحكومة البريطانية الاقتصاد المحلي وفقًا للقواعد العالمية وتخلت عن المعيار الذهبي في عام ١٩٣١. وبعد ذلك بعامين، اتبع فرانكلين روزفلت، الرئيس الأمريكي المنتخب حديثًا، نفس الحكمة. كما يعلم الاقتصاديون الآن، كلما تركت دولة ما المعيار الذهبي، كلما خرجت بسرعة من الكساد العظيم.

لقد علمت تجربة المعيار الذهبي مهندسي النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب، ومن بينهم الاقتصادي جون مينارد كينز، أن إبقاء الاقتصادات المحلية على مقود ضيق لتعزيز التجارة والاستثمار الدوليين جعل النظام أكثر هشاشة، وليس أقل. حددت كل حكومة قيمة عملتها، لكن يمكنها ضبط تلك القيمة عندما يصطدم الاقتصاد بقيود التمويل الدولي. اعتمد نظام بريتون وودز على الاعتقاد بأن أفضل طريقة لتشجيع التجارة الدولية والاستثمار طويل الأجل هي تمكين الحكومات الوطنية من إدارة اقتصاداتها.

> تبعا لذلك، فإن النظام الدولي الذي صاغته دول الحلفاء في مؤتمر بريتون وودز، في عام ١٩٤٤، أعطى الحكومات مجالا واسعا لوضع السياسة النقدية والمالية. وكان من العناصر الأساسية لهذا النظام الضوابط التي فرضتها على حركة رأس المال الدولي. كما أكد كينز، لم تكن ضوابط رأس المال مجرد وسيلة مؤقتة حتى استقرت الأسواق المالية بعد الحرب ؛ لقد كانت «ترتيبًا دائمًا».

لم يشمل بريتون وودز سوى الترتيبات النقدية والمالية الدولية. تطوير قواعد التجارة بطريقة أكثر تخصيصًا، تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT). لكن الفلسفة نفسها تطبق. كان على الدول أن تفتح اقتصاداتها فقط إلى الحد الذي لم يزعج فيه ذلك الصفقات الاجتماعية والسياسية المحلية. ظل تحرير التجارة مقصورا على خفض القيود الحدودية - حصص الاستيراد والتعريفات الجمركية - على السلع المصنعة وتطبيقها فقط على البلدان المتقدمة. كانت البلدان النامية حرة أساساً في القيام بما تريد. وحتى الدول المتقدمة لديها الكثير من المرونة لحماية القطاعات الحساسة. عندما، في أوائل سبعينيات القرن العشرين، عندما هدد الارتفاع السريع في واردات الملابس من البلدان النامية العمالة في العالم المتقدم، تفاوضت الدول المتقدمة والنامية على نظام خاص سمح للأولى بإعادة فرض حصص الاستيراد. بالمقارنة مع كل من المعيار الذهبي والعولمة المفرطة اللاحقة، فإن قواعد بريتون وودز و GATT تمنح البلدان حرية كبيرة

في اختيار الشروط التي ستشارك في الاقتصاد العالمي عليها. استخدمت الاقتصادات المتقدمة هذه الحرية في تنظيم وفرض ضرائب على اقتصاداتها حسب رغبتها وبناء دول الرفاهية السخية، دون عوائق بسبب المخاوف من التنافس العالمي أو هروب رأس المال. تنوعت الدول النامية اقتصاداتها من خلال القيود التجارية والسياسات الصناعية. قد يبدو الاستقلال الذاتي المحلي من الضغوط الاقتصادية العالمية بمثابة وصفة للعولمة الأقل. ولكن خلال عصر بريتون وودز، كان الاقتصاد العالمي في حالة دموع. نمت الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء بمعدلات غير مسبوقة. توسعت التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أسرع، متجاوزين نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تضاعفت حصة الصادرات في الإنتاج العالمي أكثر من ثلاثة أضعاف، من أقل من خمسة في المائة في عام ١٩٤٥ إلى ١٦ في المائة في عام ١٩٨١. وكان هذا النجاح بمثابة تأكيد ملحوظ لفكرة كينيز بأن الاقتصاد العالمي يعمل بشكل أفضل عندما تهتم كل حكومة باقتصادها والمجتمع.

العودة إلى روح المعيار الذهبي:

استخدم علماء العالم الفائق النجاح الذي حققه نظام بريتون وودز لإضفاء الشرعية على مشروعهم لتحل محله. إذا كانت ترتيبات بريتون وودز الضحلة قد فعلت الكثير لرفع التجارة العالمية، والاستثمار، ومستويات المعيشة، جادلوا، تخيلوا ما يمكن أن يحققه التكامل الأعمق. ولكن في عملية بناء النظام الجديد، تم نسيان الدرس الأساسي للنظام القديم. أصبحت العولمة النهاية، والاقتصادات الوطنية وسيلة. جاء الاقتصاديون وواضعو السياسات لرؤية كل سمة يمكن تصورها للاقتصادات المحلية من خلال عدسة الأسواق العالمية. كانت اللوائح المحلية إما حواجز تجارية خفية، يمكن التفاوض عليها من خلال اتفاقيات التجارة، أو مصادر محتملة للقدرة التنافسية التجارية. أصبحت ثقة الأسواق المالية المقياس الأساسي لنجاح أو فشل السياسة النقدية والمالية. كانت فرضية نظام بريتون وودز هي أن اتفاقية الجات وغيرها من الاتفاقات الدولية ستكون بمثابة ثقل موازن للحمائيين الأقوياء في الداخل - نقابات العمال والشركات التي تخدم السوق المحلية بشكل رئيسي. ومع ذلك، بحلول التسعينيات، كان ميزان القوى السياسية في الدول الغنية قد ابتعد عن الحمائية تجاه جماعات الضغط المصدرة والمستثمرة.

عكست الصفقات التجارية التي ظهرت في التسعينيات قوة تلك جماعات الضغط. كان أوضح مثال على هذه القوة عندما تضمنت اتفاقيات التجارة الدولية وسائل حماية محلية لحقوق الملكية الفكرية، كنتيجة للضغط القوي من جانب شركات الأدوية التي تتوق إلى جني الأرباح من خلال توسيع سلطتها الاحتكارية إلى الأسواق الأجنبية. شهدت العديد من المجتمعات المعتمدة على التصنيع في الولايات المتحدة أن بضائعها يتم شحنها إلى الصين والمكسيك وعانت من عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة، تتراوح من البطالة إلى أوبئة إدمان المخدرات. من حيث المبدأ، كان ينبغي تعويض العمال الذين تضرروا من التجارة من خلال البرنامج الفيدرالي للمساعدة في تعديل التجارة، ولكن لم يكن لدى السياسيين أي حوافز لتمويلها بشكل مناسب أو للتأكد من أنها تعمل بشكل جيد. كان الاقتصاديون ممتلئين بالثقة في التسعينيات حول العولمة كمحرك للنمو. كانت اللعبة لتشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية. افعل ذلك، وستثبت المكاسب أنها كبيرة بحيث يفوز الجميع في النهاية. هذا الإجماع التكنوقراطي خدم لإضفاء الشرعية على وتعزيز قوة عولمة المصالح الخاصة للشركات والمالية.

> حتى يومنا هذا، Big Pharma هي أكبر جماعة ضغط وراء الصفقات التجارية. فاز المستثمرون الدوليون أيضًا بامتيازات خاصة في الاتفاقيات التجارية، مما سمح لهم بمقاضاة الحكومات مباشرة في المحاكم الدولية بسبب انتهاكات مزعومة لحقوق الملكية الخاصة بهم. دفعت البنوك الكبرى، التي تتمتع بقدرة وزارة الخزانة الأمريكية وراءها، الدول إلى الانفتاح على التمويل الدولي.
>
> “

كان أحد العناصر المهمة للنصر المفرط للعولمة هو الاعتقاد بأن البلدان ذات النماذج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة سوف تتقارب في نهاية المطاف، إن لم يكن على نماذج متطابقة، على الأقل في نماذج اقتصاد السوق المماثلة بشكل كافٍ. استند انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، على وجه الخصوص، إلى توقع في الغرب أن تتخلى الدولة عن توجيه النشاط الاقتصادي. لكن لدى الحكومة الصينية أفكار مختلفة. لم يكن هناك سبب وجيه للابتعاد عن نوع الاقتصاد المدار الذي حقق مثل هذه النتائج المعجزة على مدى السنوات الأربعين الماضية. شكاوى المستثمرين

الغربيين من أن الصين تنتهك التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالميــة وتورط في ممارســات اقتصادية غير عادلة كانت آذان صمــاء. بغض النظر عن المزايــا القانونية لقضية كل جانب، تكمن المشكلة الأعمق في مكان آخر: لا يمكن للنظام التجاري الجديد اســتيعاب النطاق الكامل للتنوع المؤسسي بين أكبر اقتصادات العالم.

لم يعد بمقدور صناع السياســة تنشــيط نظام بريتون وودز بــكل تفاصيله؛ لا يمكــن للعالم العودة إلى أســعار الصرف الثابتة وضوابط رأس المال المتفشــية والمستويات العالية من الحماية التجارية. لكن يمكن لصناع السياسات الاستفادة من دروسه لصياغة عولمة جديدة وصحية.

إن أحاديــة ترامــب فــي وجهك هي الطريقة الخاطئــة للمضي قدمًا. يجب على السياســيين العمل علــى إحياء شــرعية النظــام التجــاري المتعدد الأطراف بدلاً من ســحقها. ومع ذلك، فــإن الطريقة لتحقيق ذلك لا تتمثل في زيادة فتح الأســواق وتشديد القواعد العالمية للتجارة والاستثمار. العوائق أمــام التجارة في الســلع والعديد من الخدمات بالفعل منخفضة للغاية. تتمثل المهمــة في ضمان دعم شــعبي أكبر لاقتصاد عالمي مفتوح من نواحٍ أساســية، حتى لو كان أقل من المثل العالمي الفائق. ســيتطلب بنــاء هذا الدعم معايير دولية جديدة توســع المجال أمام الحكومات لمتابعة الأهداف المحلية. بالنســبة للدول الغنية، فإن هــذا يعني وجود نظام يســمح لهم بإعادة تكوين عقودهم الاجتماعية المحلية. إن مجموعــة القواعد التي تســمح للبلــدان بحماية القطاعات الحساســة مؤقتًا من المنافسة تحتاج بشــدة إلى الإصلاح. على ســبيل المثال،

مؤقتة، تعرف باسم رسوم مكافحة الإغراق، على الواردات التي تبيعها شــركة أجنبية بأقل من التكلفة التي تهــدد بإلحاق الأذى بصناعة محلية. كما ينبغي لمنظمة التجــارة العالمية أن تســمح للحكومات بالرد على ما يســمى بالإغراق الاجتماعي، وهو ممارسة البلدان التي تنتهــك العمال من أجل إبقاء الأجور منخفضة وجذب الإنتاج. إن نظام مكافحة الإغراق من شأنه أن يسمح للبلدان بحمايــة ليس فقط أرباح الصناعة ولكن معايير العمل أيضا. بالنســبة للبلدان الناميــة، ينبغي أن تلبــي القواعد الدولية حاجة الحكومات إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها لتسريع النمو. ينبغي لمنظمة التجــارة العالمية أن تخفف القواعد الخاصة بالإعانات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية التي تقيد قدرة البلدان النامية على تعزيز صناعات معينة.

إذا أرادت الصيــن والولايات المتحدة حل نزاعهما التجاري، فيجب عليهما الاعتراف بأن الاختلافات بين اقتصاداتهما لن تختفي. تم بناء المعجزة الاقتصادية الصينية على السياسات الصناعية والماليــة التي تنتهك المبادئ الأساســية للنظام العالمي الفائق العالمي: دعم الصناعات المفضلة، ومتطلبات نقل الشركات الأجنبية التكنولوجيا إلى الشركات المحلية إذا أرادوا العمل في الصين، وملكية الدولة الواســعة، وضوابط العملة . في مجــال التمويل الدولي، يتعين على الدول إعادة وضــع القواعد التي تحكم الحكومات المحلية في الســيطرة على تنقل رأس المال عبر الحدود، وخاصة من النوع قصير الأجــل. يجب أن تعطي القواعد أولوية لســلامة سياســات الاقتصاد الكلي المحلية والأنظمة الضريبية واللوائح المالية على التدفقات الرأسمالية المجانية. لقد عكس صندوق النقد الدولــي بالفعل معارضته القاطع لضوابط رأس المال، ولكن يتعيــن على الحكومات والمؤسســات الدوليــة فعل المزيد لإضفاء الشرعية على استخدامها. على سبيل المثال، يمكن للحكومــات أن تجعــل اقتصاداتها المحلية أكثر اســتقرارًا مــن خلال اســتخدام «تنظيم رأس المال المضــاد للدورات الاقتصاديــة»، أي تقييــد تدفقات رأس المــال عندما يكون الاقتصاد ســاخنًا وفرض الضرائب علــى التدفقات الخارجة خلال فتــرة الانكماش. يجــب على الحكومــات أيضًا اتخاذ إجراءات صارمة ضــد التهرب الضريبي من جانب الأثرياء من خلال إنشاء ســجل مالي عالمي لتسجيل إقامة وجنسية المساهمين وأصحاب الأصول المالية الفعليين.

إذا تركــت العولمة أجهزتهــا الخاصة، فإنهــا تخلق دائماً رابحين وخاســرين. يجب أن يكون المبدأ الأساسي لعولمة جديــدة هو أن التغييرات فــي قواعدها يجب أن تحقق فوائد للجميع وليس للقلة. في الواقع، أســواق العمل هي المجال

> الحكومة الصينية لن تتخلى عن هذه السياســات الآن. ما تعتبره الشركات الأمريكية بمثابة سرقة للملكية الفكرية هي ممارسة تمتعت بها على مر الزمن، حيث انخرطت الولايات المتحدة الشــابة نفســها عندما كانت تلحق بركب التصنيع في إنجلترا في القرن التاســع عشــر. من جانبها، يتعين على الصين أن تدرك أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لديها أســباب مشروعة لحماية العقود الاجتماعية والتكنولوجيات المحلية من الممارســات الصينية. بأخذ صفحة من العلاقــات بين الولايات المتحدة والاتحاد الســوفيتي أثناء الحرب الباردة، ينبغي أن تهدف الصين والولايات المتحدة إلى التعايش السلمي بدلاً من التقارب.

الذي يوفر أقوى حالة اقتصادية لتعميق العولمة. إن توسيع نطاق برامج تأشيرات العمل المؤقتة، وخاصة للعمال ذوي المهارات المنخفضة، في الاقتصادات المتقدمة سيكون أحد السبل لتحقيق ذلك. قد يبدو اقتراح عولمة أكبر في أسواق العمل في مواجهة المخاوف المعتادة المتمثلة في أن زيادة المنافسة من العمال الأجانب ستضر بالعمال ذوي المهارات المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة. وقد يكون كذلك سياسيًا غير مركزي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في الوقت الحالي. إذا لم تقترح الحكومات تعويض أولئك الذين يخسرون، فيجب عليهم أخذ هذا القلق بجدية. لكن المكاسب الاقتصادية المحتملة هائلة: حتى الزيادة الصغيرة في تنقل اليد العاملة عبر الحدود من شأنها أن تحقق مكاسب اقتصادية عالمية من شأنها أن تقزّم تلك المكاسب من إتمام الجولة الحالية الكاملة والمتوقفة منذ فترة طويلة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. بشكل عام، يجب أن تكون الإدارة العالمية خفيفة ومرنة، مما يسمح للحكومات باختيار أساليبها التنظيمية. لا تتاجر البلدان في منافع على الآخرين ولكن لأن التجارة تخلق مكاسب في الداخل. عندما يتم توزيع هذه المكاسب بشكل عادل في جميع أنحاء الاقتصاد المحلي، لا تحتاج البلدان إلى قواعد خارجية لفرض الانفتاح ؛ سوف يختارونه من تلقاء أنفسهم. بعد كل شيء، توسعت التجارة بشكل أسرع بالنسبة للإنتاج العالمي خلال العقود الثلاثة ونصف من نظام بريتون وودز مقارنة بما كان عليه الحال منذ عام ١٩٩٠، حتى مع استبعاد التباطؤ الذي أعقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. يجب على الدول اتباع اتفاقيات دولية لتقييد السياسة الداخلية فقط عندما تكون هناك حاجة إليها لمعالجة مشاكل الجار المتسول الحقيقية، مثل الملاذات الضريبية للشركات، والكارتلات الاقتصادية، والسياسات التي تجعل عملة الفرد رخيصة بشكل مصطنع. يحاول النظام الحالي للقواعد الدولية كبح العديد من السياسات الاقتصادية التي لا تمثل مشاكل الجار الحقيقي. النظر في فرض حظر على الكائنات المعدلة وراثيا، والإعانات الزراعية، والسياسات الصناعية، والتنظيم المالي التراخي المفرط. يمكن أن تضر كل من هذه السياسات بالبلدان الأخرى، لكن الاقتصاد المحلي المعني سيدفع الجزء الأكبر من التكلفة الاقتصادية. الحكومات تعتمد مثل هذه السياسات لأنهم يعتقدون أن الفوائد الاجتماعية والسياسية تستحق الثمن. في أي حالة فردية، قد تكون الحكومة خاطئة. لكن من غير المحتمل أن تكون المؤسسات الدولية حكامًا أفضل للمفاضلات - وحتى عندما يكونون على حق، فإن قراراتهم ستفتقر إلى الشرعية الديمقراطية. أدى الاندفاع نحو العولمة المفرطة منذ التسعينيات إلى مستويات أكبر بكثير من التكامل الاقتصادي الدولي. في الوقت نفسه، أنتجت التفكك المحلي. نظرًا لأن النخب المهنية والشركات والمالية مرتبطة بأقرانهم في جميع أنحاء العالم، فقد أصبحوا أكثر بُعدًا عن مواطنيهم في المنزل. رد الفعل الشعبوي اليوم هو أحد أعراض هذا التفتت.

> النظرية الاقتصادية تساهم في فكرة مهمة هنا. إنه يشير إلى أن نطاق تعويض الخاسرين يكون أكبر بكثير عندما يكون الحاجز الذي يتم تخفيضه مرتفعًا. من هذا المنظور، فإن تبديد القيود المتبقية، ومعظمها بسيطة على التجارة في السلع أو الأصول المالية، ليس له معنى كبير. يجب أن تركز البلدان بدلاً من ذلك على تحرير حركة العمالة عبر الحدود، حيث تكون الحواجز أكبر بكثير.

الجزء الأكبر من العمل اللازم لإصلاح النظم الاقتصادية والسياسية المحلية يجب القيام به في الداخل. إن سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تتسع بسبب العولمة المفرطة، سوف يتطلب استعادة الأسبقية في المجال المحلي في التسلسل الهرمي للسياسة وتقليص المستوى الدولي. إن أكبر مساهمة يمكن أن يقدمها الاقتصاد العالمي لهذا المشروع هي تمكين هذا التصحيح، وليس تثبيته.

المصدر:

- By Dani Rodrik, Globalization’s Wrong Turn: And How It Hurt America, foreignaffairs, July/August 2019.

ملف العدد

- أستراتيجية التصدير اليابانية تستهدف الطبقة الحاكمة في كوريا الجنوبية
- هل يمكن للمعارضة ان تتحد لإيقاف خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي ؟
- الحزام وخطة الطريق في الصين تدمر العالم
- الولايات المتحدة والصين تجاه امريكا اللاتينية
- القومية المفرطة في المملكة العربية السعودية موجودة لتبقى
- الحرب الامريكية القادمة وسبل مواجهة القوى العظمى
- مسارات الديمقراطية:كيف تلاشت اجندة الحرية
- هل ستصبح تركيا والصين صديقتيان؟

استراتيجية التصدير اليابانية تستهدف الطبقة الحاكمة في كوريا الجنوبية

بقلم : روبرت كيلي
ترجمة : هبة علي حسين

ينبغـــي على أميركا التنحي جانباً حتى تتمكن ســـيول وطوكيو من القتال على الشـــكاوى التجارية وغيرها.

آســـيان وكوريا الجنوبيـــة تخوضان صراعا دبلوماســـيا آخر. هددت اليابـــان بإزالة كوريا الجنوبيـــة من ‹القائمة البيضاء› للتصدير فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المتخصصة لمنتجات التكنولوجيـــا الفائقة. يتعين على الشـــركات الكورية الجنوبية التي ترغب في اســـتيراد هذه المـــواد الكيميائية من الموردين اليابانيين الآن التقدم بطلب على أســـاس كل حالة على حدة للمشـــتريات. هذا من شـــأنه أن يهدد سلاســـل الإمداد الكورية الجنوبية ، ويستفز التأخير ، ويضيف تكاليف معاملات جديدة.

تدعي اليابـــان أن ضوابـــط التصدير هذه ترجع إلى تســـرب كوريـــا الجنوبية للعقوبات فيما يتعلق بكوريا الشـــمالية. هذا غير صحيح بشـــفافية. كما هو الحال فـــي كثير من الأحيان ، فـــإن القضية الحقيقية هي المخاوف الكورية الجنوبية البارزة بشـــأن الســـلوك الإمبراطوري الياباني في كوريا في النصف الأول من القرن الماضي. اســـتوعبت اليابـــان كوريا في عام ١٩١٠ كجزء من حملتها الإمبريالية الآســـيوية الكبرى. كان السلوك الياباني قاســـياً ، وقد ناضلت الحكومات اليابانية بعد الحرب مـــن أجل الاعتذار أو حتى الاعتراف بســـلوك الجيش في شـــبه الجزيرة الكورية. في الوقت نفسه ، اتخذت القومية الكورية الجنوبية بشـــكل متزايد هوى المعادية لليابان. تعجب كوريا الشـــمالية ببعض التعاطف في كوريا الجنوبية ، خاصةً في اليســـار السياسي ، لذا فهي تجعل الشـــرير الروائي غير مريح في تأريخ كوريا الجنوبيـــة. اليابان تملأ هذا الدور بدلا من ذلك ، وخاصة في الفيلم الكوري الجنوبي.

تدعي اليابان أن معاهدة التطبيع بين كوريا الجنوبية واليابان لعام ١٩٦٥ قد حلت جميع موضوعات العصر الإمبراطوري. كوريا الجنوبية تدعي أن قضايا جديدة قد نشأت منذ ذلك الحين. في الآونة الأخيرة ، ســـمحت محاكم كوريا الجنوبية بمواصلة دعـــاوى العمل القســـري في أوقـــات الحرب ضد الشـــركات اليابانية. مصادرة الأصول مهددة. يقرأ معظم المراقبين تهديد القائمة البيضاء لليابان كرد على مطالبة تعويض العمال.

النتيجـــة هـــي الغربة العميقة بيـــن حلفاء الولايـــات المتحدة الديمقراطييـــن الليبراليـــن الذين قد يتوقع المـــرء أن يعملوا معًا. كوريا الجنوبية تدعي الموقـــف الأخلاقي. اليابان تدعي الأساس القانوني. يبدو القرار بعيد المنال ، وتتصاعد التوترات ببعض الانتظام. ولكن يبدو أن هناك اختلافًا هذه المرة لسببين رئيســـيين ، كلاهما ينذر بقتال أطول وأكثر إثارة للخلاف عن المعتاد:

١-اليابان تتراجع بشدة أكثر من أي وقت مضى

عـــادة ما تنتهي هـــذه النزاعات بعد أن تصـــدر اليابان بعض الاعتـــذار الغامض أو بيان الأســـف. لا يتم إرفـــاق أي تعليق رســـمي أو قانوني على تعليقاتها ، لكنها عادة ما تكون كافية لإرضاء الجماعـــات المدنية الكورية الجنوبيـــة القومية التي مارســـت ضغوطًا كبيرة على حكومة كوريا الجنوبية بشـــأن قضايـــا الحرب. وهذا بـــدوره يعطي حكومـــة كوريا الجنوبية

غطاءً كافياً لإسـقاط القضية ، حتى لو لم يتم التوصل إلى حل دائم.

لكن هذه المرة ، الخيار المسـتهدف يضغـط بذكاء على أكبر الشـركات فـي كوريـا الجنوبيـة ، chaebol. تتمتع هذه التكتلات الضخمة بنفوذ كبير في السياسة والمجتمع في كوريا الجنوبية. إذا كان لدى أي نخبة قيادية في كوريا الجنوبية ثقل في كبح جماح قومية هذه الحكومة الكورية الجنوبية ، فعندئذ فإن هذه هي فئة القبيلة. لقد خلق آبي بذكاء صراعا بين اثنين مـن أكبر الالتزامات الأيديولوجية لكوريـا الجنوبية - الطابع المناهض لليابان لقوميتها والاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن اقتصاد كوريا الجنوبية يعتمد على نجاح تشـابولس. سـيكون من الرائع مشـاهدة هذين القوتين غيـر القابلين للتصادم فـي كوريـا الجنوبية ، وفي الواقـع ، فإن بعض افتتاحيات الأعمال في كوريا الجنوبية قد شـجعت بالفعل على التوصل إلى حل وسط.

٢. بالكاد يشارك الأمريكيون.

الفـرق الكبيـر الآخر هـذه المرة هو عدم الاهتمـام الأمريكي. في النزاعات السـابقة ، لعبت الولايات المتحدة دور الوسيط. لدى الولايات المتحدة مصلحة اسـتراتيجية واضحة في كل من الشركاء يركزون على كوريا الشـمالية والصين ، بدلاً من بعضهم البعض. كان من السهل سياسياً على كلا الجانبين تقديم تنازلات إلى الولايات المتحدة . في المقابل ، لا يبـدو أن إدارة ترامب تهتم كثيرًا - رد فعل قد ينشأ من ترامب نفسه. من الواضح أن ترامب ليس له مصلحة تذكر في إدارة التحالف. وكثيراً ما يرى حلفاء الولايات المتحدة كركاب أمنيين أحراراً بدلاً من شركاء وقالوا الكثير عن كل من كوريا الجنوبية واليابان في الماضي.

من الممكن أيضًا أن تكون بعض المواقف الاحتياطية للولايات المتحدة مجرد استنفاد لهذه المشكلة. في الحقيقة ، من الجدير بالملاحظـة كم هو قليل مـن تعليق المسـار الثاني للولايات المتحـدة على هذا الخـلاف. أثارت التوترات السـابقة جميع أنـواع المقالات ، وتقارير مراكز الفكـر ، وحتى الكتب حول هـذا الموضوع ؛ هذه المرة ، ومع ذلك ، فإن مجتمع المحللين الأمريكيين ، جنبا إلى جنب مع الحكومة الأمريكية ، لا يقولون ذلك ببساطة.

سـيكون من العار أن يـؤدي هذا إلى خرق كبيـر ، لكن من المحتمـل أن يكون تدخـل الولايات المتحـدة بمثابة \»خطر أخلاقي\» مؤقت ويسـمح لأسوأ أقصى وطني من كلا البلدين بتوجيه النقاش. بعد كل شيء ، تضمن الولايات المتحدة لجميع اللاعبين ضد أسوأ عواقب خطابهم الأسوأ. ربما سيؤدي سحب التأمين الأمريكي في النهاية إلى تحفيز الحلول الوسـط في كل مكان؟ من المحتمل أن نتعلم إجابة ذلك في الأشـهر الستة إلى الإثني عشر المقبلة.

> كان لدى رئيس الوزراء الياباني شـينزو آبي مـا يكفي من نوبات التوتر الدورية هذه ويحاول فرض قرار. اليابان تتراجع بقوة أكبر من أي وقت مضى. لم يسـبق أن هددت اليابان بشيء يشبه العقوبات المفروضة على كوريا الجنوبية لم يسبق لها أن أقرت ما يطلق عليه المحللون الآن حربًا تجارية. بالنظر إلى خصوصية أهداف القائمة البيضاء ، أصبـح من الواضح جـدًا الآن أن حكومة آبي قد وضعت الكثيـر من التفكير في هذا الأمـر. من الواضح أنها تبحث عن نقاط محددة للغاية من النفوذ ضد الاقتصاد الكوري الجنوبي.

المصدر:

-Robert E. Kelly, Japan›s Export Strategy Targets South Korea›s Ruling Class, August 5, 2019, https://nationalinterest.org/blog/korea-watch/japans-export-strategy-targets-south-koreas-ruling-class-71541

هل يمكن للمعارضة أن تتحد لإيقاف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

بقلم : ستراتفور
ترجمة : رؤى خليل سعيد

معظم أعضاء مجلس العموم يعارضون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بقوة، لكن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون يمكن أن يحدث ذلك بصرف النظر. ستشتد حدة القتال بين حلفاء جونسون وخصومه مع اقتراب الموعد النهائي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ٣١ أكتوبر، وستأتي المرحلة الحاسمة في سبتمبر وأكتوبر. على الرغم من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ليس أمرًا حتميًا، فقد ارتفعت فرص حدوث ذلك منذ تولي جونسون منصبه. برلمان المملكة المتحدة والسياسيين البريطانيين يخططون استراتيجياتهم للتعامل مع Brexit عندما يستأنف المشرعون العمل في الأسبوع الأول من سبتمبر. يصر رئيس الوزراء بوريس جونسون على أنه سيخرج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في ٣١ أكتوبر، حتى لو كان ذلك يعني الخروج من الكتلة دون صفقة. موقف زعيم حزب المحافظين هو أن لندن لا يمكن أن تتوصل إلا إلى اتفاق خروج مع بروكسل إذا وافق الأخير على إلغاء الدعم الإيرلندي المثير للجدل، وهو تنازل رفض قادة الاتحاد الأوروبي النظر فيه بحزم.

في غضون ذلك، يبحث معارضو خطة جونسون لبريكسيت وجميع أحزاب المعارضة وبعض المتمردين من حزب المحافظين الحاكم، بتجنب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. يدرس زعيم حزب العمل جيريمي كوربين عقد اقتراح بحجب الثقة ضد جونسون. سيكون لهذا التصويت فرصة معقولة للمرور مع الأخذ في الاعتبار أن حكومة جونسون تسيطر على أغلبية ذات مقعد واحد في مجلس العموم، مما يعني أن الأمر سيستغرق سوى تمرد صغير بين المشرعين المحافظين للإطاحة بالحكومة. لكن أعضاء فريق جونسون قالوا إن رئيس الوزراء مصمم على جعل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحدث في الوقت المحدد. حتى إذا خسر اقتراح حجب الثقة، فقد جادلوا بأنه لا يزال بإمكانه تحديد موعد لإجراء انتخابات عامة بعد ٣١ أكتوبر لضمان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ذلك التاريخ. (بموجب القانون البريطاني، وبعد فقدانه لحجب الثقة، يقدم رئيس الوزراء المشورة للملكة بشأن أفضل موعد لإجراء انتخابات عامة)، تجري مناقشة قانونية السماح لبريكسيت في وسط الحملة الانتخابية. يزعم بعض الخبراء القانونيين أن هذا سوف ينتهك القواعد الانتخابية التي تمنع الحكومة من اتخاذ قرارات سياسية حاسمة خلال حملات إعادة الانتخاب. ومع ذلك، يجادل آخرون بأن قرارات السياسة المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تم اتخاذها بالفعل، وبالتالي فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون النتيجة الطبيعية للتشريع الحالي الذي يتطلب من المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي في ٣١ أكتوبر. إذا كان جونسون يحدد موعد الانتخابات بعد ذلك

التاريخ دون أن يطلب أولاً من بروكسل تأخيرًا وفقًا للمادة ٥٠ من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فمن المحتمل أن يقوم خصومه بالطعن في قراره في المحكمة. قد يطلب منافسو جونسون من الملكة تجاهل التاريخ المقترح لرئيس الوزراء وتحديد التاريخ بنفسها، لكن هذا خيار الملاذ الأخير الذي سيحاول السياسيون البريطانيون تجنبه.

تحديات خطة العمل: أرسل كوربين خطابًا في شهر أغسطس إلى قادة الديمقراطيين الأحرار، والحزب الوطني الاسكتلندي، وبلايد سيمرو، والخضر، وكذلك إلى المتمردين المحافظين أعضاء البرلمان يطلبون منهم العمل معًا للإطاحة بجونسون وتجنب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. في ذلك، اقترح كوربين حكومة مؤقتة يقودها مكلفًا بمطالبة الاتحاد الأوروبي بتأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتنظيم انتخابات عامة. في حين أن هذا يوضح بوضوح أهداف حزب العمل لحركة عدم الثقة، يواجه العاملون ضد جونسون مشاكل كبيرة تتعلق بالتوقيت والأهداف واستبدال جونسون.

يريد حزب العمل إجراء اقتراح بحجب الثقة في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك في سبتمبر، حتى يتمكن من تعيين حكومة جديدة - وإذا لم يحدث ذلك، فقم بإجراء انتخابات عامة في أكتوبر. يعتقد حزب العمل أنه إذا خسر جونسون التصويت في أوائل سبتمبر، فسيكون من الصعب عليه تبرير الانتخابات في نوفمبر، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكن أعضاء حزب المحافظين المتمرد في البرلمان يعلمون أن التصويت ضد زعيم المحافظين سيؤدي على الأرجح إلى طردهم من الحزب. لذلك، يرون حركة حجب الثقة كملاذ أخير. إنهم أكثر ميلاً للانتظار حتى شهر أكتوبر للتحرك ضد جونسون، حيث يستنفدون كل الخيارات الأخرى لإيقاف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بقوة قبل السير في هذا الطريق.

هدف اقتراح حجب الثقة: ترى أحزاب المعارضة في اقتراح حجب الثقة وسيلة لإحباط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ولكن وراء هذا الهدف الأساسي، تتباعد أهدافهم. قال الديمقراطيون الليبراليون إنهم لا يريدون إجراء انتخابات عامة، بل يريدون إجراء استفتاء آخر على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وأدلت المجموعة المستقلة من أجل التغيير، وهي مجموعة من أعضاء البرلمان المؤيدين للبقاء، بتعليقات مماثلة، قائلة إنهم لن يدعموا أي تحركات سياسية تفشل في ضمان «تصويت الشعب». لكن في هذه المرحلة، يقدم حزب العمل استفتاء فقط خلال الحملة الانتخابية العامة المقبلة.

استبدال جونسون: إن الطريقة الأكثر فاعلية للمعارضة لوقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هي الصفقة، هي طرد جونسون وتعيين رئيس وزراء جديد حتى لا يتمكن جونسون من التحكم في موعد الانتخابات العامة. في رسالته، قدم كوربين إلى أحزاب المعارضة شيئًا يمكن أن تقبله بسهولة: حكومة مؤقتة مكلفة بمطالبة الاتحاد الأوروبي بتأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكنه اقترن ذلك باقتراح لا يمكن للكثيرين قبوله: توليه رئاسة الوزراء. كوربين هو شخصية مثيرة للانقسام في المملكة المتحدة، ومعظم أحزاب المعارضة - وخاصة المشرعين المحافظين المتمردين - لا يريدون منه أن يحل محل جونسون.

> توقيت اقتراح حجب الثقة: بموجب القانون، عندما يفقد رئيس وزراء بريطاني اقتراحًا بحجب الثقة، أمام البرلمان ١٤ يومًا لتعيين بديل. إذا فشلت في القيام بذلك، يجب إجراء انتخابات عامة.

النزاعات المستمرة بين حكومة مستعدة للتسامح مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبرلمان عازم على تجنب حكومة واحدة ستزداد في شهر سبتمبر. يتمتع خصوم جونسون بفرصة جيدة لإثارة حركة عدم ثقة ناجحة ضده، ولكن للقيام بذلك، عليهم أولاً الاتفاق على استراتيجية مشتركة وأهداف مشتركة لما يأتي بعد ذلك. يواجه منافسو جونسون مشكلة إضافية: الحكومة، وليس البرلمان، تحدد موعد الانتخابات وتتفاوض مع الاتحاد الأوروبي. لذا، بينما لا يزال أمام المشرعين خيارات قانونية وسياسية لمحاربة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لا يمكن استبعاد الخروج غير المنضبط في أواخر أكتوبر.

المصدر:

- Can the Opposition Unite to Stop a Hard Brexit?, Guidance, Aug 15, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/can-british-opposition-unite-stop-hard-brexit-boris-johnson-corbyn

الحزام وخطة الطريق في الصين تدمر العالم

بقلم : ساغاتوم ساها
ترجمة : هبة علي حسين

تستخدم معظم محطات الطاقة التي تمولها الصين والتي تعمل بالفحم والتي تم بناؤها في الخارج تكنولوجيا الفحم منخفضة الكفاءة دون الحرجة ، والتي تنتج بعضًا من أعلى الانبعاثات في أي شكل من أشكال توليد الطاقة. وبالتالي ، فإن الصين تدمر البيئة.

لطالما أكدت للعالم أن مبادرة الحزام هي مشروع أخضر. في أول منتدى BRI في مايو ٢٠١٧ ، وصف الرئيس الصيني شي جين بينغ معهد BRI بأنه ‹رؤية للتنمية الخضراء وطريقة للحياة والعمل تكون خضراء ، منخفضة الكربون ، دائرية ومستدامة›. تم تقديم وعود مماثلة في منتدى هذا العام في أبريل. ومع ذلك ، كانت الصين منذ فترة طويلة أكبر مصدر في العالم لمعدات الطاقة التي تعمل بالفحم ، حيث تصدر ضعف ما هو أقرب منافس لها. في نفس الوقت الذي أقيم فيه المنتدى الأول ، كانت الشركات الصينية تقوم ببناء ما يقدر بـ ١٤٠ مصنعًا للفحم في الخارج ، بما في ذلك في بلدان مثل مصر وباكستان كانت تحترق في السابق القليل أو بدون الفحم. بالمعدل الحالي ، سوف يدفع مطورو مصانع الفحم الصينية استثمارات الطاقة التي تجعل من المستحيل الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى مستويات آمنة. إذا واصلت بنوك التنمية الصينية ممارساتها الحالية ، فإن التلوث سيزداد حتماً في جميع أنحاء العالم.

الحقائق للحزام والطريق

الكثير مما يصفه بكين بالمساعدة الإنمائية لمشاريع الطاقة يزيد من التلوث. إن ما يقرب من ٤٠ في المائة من إنفاق بنك التنمية الصيني (CDB) و Ex-Im الصيني على توليد الكهرباء قد ذهب نحو الفحم. ونتيجة لذلك ، فإن كمية بنوك السياسة الصينية التي تولد الفحم هي المسؤولة مباشرة عن الفترة بين عام ٢٠١٣ ، وهو العام الذي تم فيه إعلان BRI ، ويمكن لعام ٢٠١٨ توليد ما يكفي من الكهرباء لتشغيل النرويج أو بولندا.

هذه الزيادة في توليد الفحم سوف تأتي مع زيادة هائلة في الانبعاثات. إن تدفقات تمويل التنمية الصينية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨ ، وفقًا لتقديرات متحفظة ، ستسهم في انبعاثات سنوية تعادل تلك الخاصة بهولندا. بشكل عام ، ستنتج المشاريع المدعومة من بنوك التنمية الصينية طاقة تعمل بالفحم على مستوى العالم أكثر من توليد الطاقة النظيفة ، مما يمهد الطريق للأمام في الاتجاه الخاطئ. إذا لم يكن الأمر يتعلق بالدعم الحكومي ، فمن المؤكد أن موردي طاقة الفحم الصينيين لن يكونوا ناجحين وستكون الانبعاثات العالمية أقل.

قام بنك التنمية الصيني و Ex-Im الصيني بتمويل محطات

توليد الطاقة في ثمانية وثلاثين دولة منذ عام ٢٠١٣ ، نصفها تقريباً يعتمد على الوقود الأحفوري. تستخدم معظم محطات الطاقة التي تمولها الصين والتي تعمل بالفحم والتي تم بناؤها في الخارج تكنولوجيا الفحم منخفضة الكفاءة دون الحرجة ، والتي تنتج بعضًا من أعلى الانبعاثات في أي شكل من أشكال توليد الطاقة. في أكثر من ثلث البلدان ، تزيد المشروعات الممولة من بنوك التنمية الصينية من كثافة الانبعاثات الوطنية. وهذا يعني أن المساعدات الخارجية الصينية تجعل قطاع الطاقة في تلك البلدان ينبعث منه أعلى من ذي قبل.

لم تمول بكين مشاريع الوقود الأحفوري في أكثر من نصف البلدان الثمانية والثلاثين ، لكن مشاريع الوقود غير الأحفوري في الصين تشكل استثمارات لمرة واحدة خلال فترة السنوات الست. علاوة على ذلك ، فإن جميع مشاريع الوقود غير الأحفوري هذه تقريبًا ليست عبارة عن سدود رياح وطاقة شمسية ولكن سدود كهرومائية ، والتي تحمل أضرارًا بيئية خاصة بها. مشاريع الطاقة الكهرومائية في الصين تنذر بالملايين من المزارعين والصيادين.

تحالفات أفضل وأفضل الممارسات

يجب على الولايات المتحدة ألا تسمح للصين بالمطالبة بزعامة القيادة العالمية للطاقة النظيفة والبيئية. يمثل BRI حقبة جديدة من المنافسة العالمية بين الولايات المتحدة والصين ، حيث يمكن أن يحقق التمويل الصيني لمشاريع التنمية والبنية التحتية فوائد اقتصادية واستراتيجية لبكين على حساب أمريكا. خذ جنوب شرق آسيا ، على سبيل المثال ، تتلقى كل من كمبوديا وإندونيسيا ولاوس وفيتنام تمويلًا صينيًا للتنمية لمشاريع توليد الطاقة. المنطقة هي موطن مضيق ملقا ، ثاني أكبر نقطة لتجارة النفط بعد هرمز ، والعديد من المنشآت العسكرية الأمريكية ، والأسواق الاقتصادية الأسرع نمواً في العالم.

تعمل بكين ، كما هي ، على الاستفادة من مشاريع البنية التحتية الضارة بيئيًا واجتماعيًا لرأس المال الدبلوماسي الذي يضعف الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ ويعطيها ميزة تنافسية على الولايات المتحدة في سوق ناشئة مهمة. على الجانب الآخر من آسيا ، تساعد مشاريع الفحم المدعومة من بكين ، جزئياً ، الحزب الشيوعي الصيني في تعميق التعاون الدفاعي مع إسلام آباد بينما يتفاقم تلوث الهواء الذي يسبب بالفعل عشرات الآلاف من الوفيات المبكرة سنويًا.

ينبغي على وزارة الخارجية أن تسلط الضوء على هذه التكاليف البيئية والاجتماعية والميزة النسبية لمشاريع الطاقة الأمريكية في إطار مبادرات استراتيجية المحيط الهادئ ، والتي تسعى إلى تنمية أسواق الطاقة في المنطقة مع تقليل التأثير البيئي. إذا أبلغت الولايات المتحدة بحزم التكاليف البيئية والاجتماعية لتمويل التنمية الصيني ، فإن سمعة بكين ستعاني على هذا النحو وسط رد فعل عالمي متنامٍ على BRI.

> الصورة أسوأ في البلدان التي ركزت فيها الصين جهودها. في باكستان ، حيث ركزت بكين مبالغ ضخمة من إنفاق BRI عبر الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني ، موّلت الصين الكثير من الفحم بحيث بلغت استثماراتها في الطاقة أكثر من ضعفي الانبعاثات الثقيلة مثل شبكة الكهرباء في باكستان في عام ٢٠١٢. بشكل عام ، مثل التنمية الصينية يزداد التمويل في قطاع الطاقة في أي بلد ، يصبح من الصعب على تلك الدولة خفض الانبعاثات.

علاوة على ذلك ، يتعين على الولايات المتحدة تدعيم الشراكات المستمرة مع أستراليا والهند واليابان - بعض أقوى حلفاء أمريكا في منطقة الهند والمحيط الهادئ - لتدويل معايير جديدة حول ‹البنية التحتية للجودة›. حتى مع إنشاء المؤسسة الدولية لتمويل التنمية الجديدة.

سوف تجد الولايات المتحدة صعوبة في إبعاد البلدان عن تمويل التنمية والصين بعيدا عن تمويل مشاريع الفحم منخفضة الجودة. إن قيام الصين بدعم الفحم في الخارج وإلغاء مشاريع الفحم في الداخل أمر بسيط ومصالح ذاتية: ترى بكين أن صادرات معدات الفحم تعتبر حلاً للقدرة الصناعية الزائدة. يتعين على بكين أن تبقي منتجي الفحم القدامى واقفين على أقدامهم لأن صناعة الفحم الصينية وصناعة الصلب ، والتي تعتمد على الفحم ، توفر حوالي

١٢ مليون وظيفة صينية. يجب على الولايات المتحدة النظر في الدور المهم الذي تلعبه الاهتمامات المحلية في خطط بكين للمساعدة الإنمائية واتباع الاستراتيجيات التي تساعد على تهدئتها. يمكن أن تسهل وزارة الطاقة مشاريع تحويل الفحم والحديد في كل من الولايات المتحدة والصين إلى أدوار في اقتصاد الطاقة النظيفة ، مثل إنتاج وتركيب الألواح الشمسية وتوربينات الرياح.

إقناع بكين

على الرغم من المزاعم المتكررة حول ‹التنمية الخضراء› ، أقر الرئيس شي ضمنيًا أن المرحلة الأولى لـ BRI كانت بمثابة فشل بيئي. بعد منتدى الحزام والطريق الثاني ، ما لم تتحدى الولايات المتحدة مطالبات الصين وتتنافس مع مشاريع التنمية الصينية ، ستواصل بكين الاستفادة دبلوماسياً من تأكيد القيادة بتكلفة قليلة.

من المحتمل أن يكون لتمويل التنمية الصينية تأثير ضار أكثر مما هو ظاهر ، بالنظر إلى الجودة المنخفضة لتكنولوجيا الفحم الصينية. من شأن المزيد من الشفافية أن تسمح للولايات المتحدة بإشراك الصين في التأثير البيئي والاجتماعي الحقيقي لـ BRI. إذا تمكنت الولايات المتحدة من دفع الصين بنجاح لتصبح مزودًا أكثر مسؤولية للمساعدة الإنمائية ، فسوف ينمو الرخاء العالمي ، وستتباطأ الزيادة في الانبعاثات ، وستقل قدرة بكين على نشر المساعدات الأجنبية على حساب أمريكا.

> أصدرت وزارة الخارجية الصينية قائمة بالنواتج التي تتضمن العديد من الجهود لجعل BRI أكثر خضرة. يمكن للولايات المتحدة التحقق بشكل مستقل والتواصل على نطاق واسع عما إذا كانت الصين تحرز تقدماً نحو هذه الأهداف.

المصدر:

- Sagatom Saha, China›s Belt and Road Plan Is Destroying the World, August 18, 2019, https://nationalinterest.org/feature/chinas-belt-and-road-plan-destroying-world-74166.

الولايات المتحدة والصين تجاه أمريكا اللاتينية

بقلم : كارلوس رواw

ترجمة : رؤى خليل سعيد

كانت الولايات المتحدة حساسة تجاه القوى الأجنبية التي تشارك نفسها في شؤون نصف الكرة الغربي. لكن مع تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب الباردة، بدا أن واشنطن تنسى «فناءها الخلفي» في الأمريكتين. بدلاً من ذلك، ركزت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية على أوراسيا، وخاصة بعد ١١ سبتمبر. بعد أن شعرت بفرصة الوصول إلى النفوذ في المنطقة على حساب الولايات المتحدة، تدخلت الصين إلى أمريكا اللاتينية ـ حيث عززت العلاقات الدبلوماسية وتوسعت العلاقات التجارية وضخت عشرات المليارات من اليوان في استثمارات البنية التحتية.

لقد تم التعبير عن نوايا بكين بشكل واضح في ورقة السياسة لعام ٢٠٠٨ والتي تم تجاهلها إلى حد كبير في ذلك الوقت. على الرغم من أن الصين وأمريكا اللاتينية مفصولة بنطاق المحيط الهادئ، فقد أوضحت الصحيفة أن كلا الجانبين «يتمتعان بصداقة عريقة» وأنهما «في مرحلة مماثلة من التنمية ويواجهان المهمة المشتركة المتمثلة في تحقيق التنمية». في ذلك الوقت، كانت معظم الحكومات اليسارية، والتي غالباً ما يتم تجاهلها وأحيانًا تتجاهلها مواقف الولايات المتحدة المتعجرفة تجاهها، ترحب برسالة الصين للتنمية المتناغمة والتعاونية. بعد كل شيء، فإن النموذج الصيني للتنمية الاقتصادية التي تقودها الدولة قد دفع اقتصادها على قدم وساق على مدى العقود الأربعة الماضية، مما أدى إلى انتشال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص من الفقر وزيادة مستوى معيشة المواطن العادي بشكل ملحوظ. لم تستطع بلدان أمريكا اللاتينية أن تساعد في تحقيق نتائج مماثلة.

والآن، بعد أكثر من عقد من الزمن، أثمرت جهود الصين. تتمتع بكين بنفوذ اقتصادي ودبلوماسي كبير في المنطقة، مما يزعج واشنطن التي أصبحت الآن متشددة على الصين. لكن على الرغم من هذا الموقف الجديد، لم تشهد السياسة الأمريكية تجاه المنطقة الكثير من التحسن. في عهد الرئيس دونالد ترامب، فرضت الحكومة الأمريكية تعريفات، وقطعت المساعدات عن البلدان التي لا تفعل الكثير لوقف الهجرة إلى الولايات المتحدة، ويبدو أنها مصممة على بناء جدار حرفي على طول الحدود الجنوبية مع المكسيك. ولكن هناك لغز داخلي أعمق بكثير يجب على صانعي السياسة الأمريكية مواجهته: لقد أثبتت الصين أن السياسات الصناعية التي تقودها الحكومة يمكن أن تنجح. لقد نجحت هذه الأمور إلى حد بعيد حيث نجحت في انتشال ملايين الأشخاص من الضيق ومكنت الصين من التنافس مع الولايات المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية وصناعات التكنولوجيا الفائقة وغيرها.

في الدفاع عن تفوقها على العالم الجديد، سيتعين على الولايات المتحدة أن تفعل أكثر من مجرد إعادة ضبط سياساتها الإقليمية: سيتعين على المؤسسة السياسية لواشنطن أن تواجه افتراضاتها الإيديولوجية الخاصة ـ وخاصة تلك التي تسترشد بنهجها تجاه الاقتصاد الجيولوجي. سوف يتطلب القيام بذلك التغلب على النفور الذي طال أمده من المبادرات الاقتصادية التي تقودها الدولة وفكرة أن السوق الحرة تتمتع بسلطة لا جدال فيها بشأن مسائل الاقتصاد والمالية. أفضل طريقة لبدء هذه الرحلة هي فحص ما حققته الصين في الجنوب بالتحديد. أوراق سياسة الصين الصادرة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ واضحة إلى حد ما في إعلان «الهدف المتمثل في إقامة شراكة شاملة وتعاونية تتميز بالمساواة والمنفعة المتبادلة والتنمية

المشتركة مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.» والتركيز على التنمية أمر مشجع لحكومات أمريكا اللاتينية، كما إنه يشير إلى أن الصين تريد المساعدة في تلبية حاجة ماسة في المنطقة - وهي موجودة دائمًا ولا تزال قائمة حتى الآن. مع بقاء أكثر من ٦٠ في المائة من طرق المنطقة غير معبدة، و ٧٠ في المائة من مياه الصرف الصحي تمر دون علاج، وشبكات الطاقة غير الموثوقة، مما يؤدي إلى خسائر هائلة في الكهرباء، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

الولايات المتحدة تدرك بالتأكيد احتياجات أمريكا اللاتينية. منذ بضع سنوات فقط، في مؤتمر واشنطن السنوي الرابع والأربعين حول الأمريكتين، أشار وزير التجارة آنذاك بيني بريتزكر إلى أن هناك فرص استثمارية أمريكية كبيرة متاحة في أمريكا اللاتينية، وخاصة في البنية التحتية. ولكن في حين يتعين على الولايات المتحدة إقناع الشركات الخاصة بالاستثمار جنوبًا، فإن الصين، بمؤسساتها المملوكة للدولة، يمكنها التحرك والبناء بشكل أسرع. وهكذا، مع إشارة الصين إلى أنها يمكن أن تلتزم بزيادة وجودها في المنطقة بشكل كبير، وأنها على استعداد لنشر مليارات الدولارات لتشجيع التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها، كيف يمكن لحكومات أمريكا اللاتينية رفض بكين ؟ بعد كل شيء، هذه دولة منذ عام ١٩٧٨، وفقًا للبنك الدولي، «شهدت تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة. بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من ١٠٪ سنويًا - وهو أسرع نمو مستدام من قبل اقتصاد رئيسي في التاريخ - وأكثر من ٨٥٠ مليون شخص خرجوا من براثن الفقر. «إنه سجل حافل يتحدث عن نفسه، وهو سجل العديد من الدول النامية ترغب في محاكاة.

الأموال الموجهة نحو مشاريع الطاقة والبنية التحتية. في تقرير أحدث صادر عن حوار البلدان الأمريكية ومبادرة الإدارة الاقتصادية العالمية بجامعة بوسطن، يصل مبلغ القرض إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولار، وهو ما يتجاوز الإقراض المشترك للبنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية في أمريكا اللاتينية. أمريكا. من بين ١٤١ مليار دولار المذكورة أعلاه في القروض المصرفية للسياسات من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٧، تم تخصيص ٩٦,٩ مليار دولار (٦٨,٥ في المائة) في مشاريع متعلقة بالطاقة، و ٢٥,٩ مليار دولار (١٨,٣ في المائة) في تطوير البنية التحتية، و ٢,١ مليار دولار (١,٥ في المائة) في مشاريع التعدين و ١٦,٢ دولار

> لقد استلمت الصين دعوة من حكومات أمريكا اللاتينية وبدأت على الفور العمل. بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧، استثمرت الشركات الصينية أكثر من ١٠٩ مليارات دولار في أمريكا اللاتينية ؛ بشكل منفصل، تقدر قاعدة البيانات المالية بين الصين وأمريكا اللاتينية لحوار البلدان الأمريكية، منذ عام ٢٠٠٥، أن بنوك السياسة الصينية (بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني) قد صرفت أكثر من ١٤١ مليار دولار كقروض، مع ٨٧ في المائة من تلك القروض.

مليار (١١ في المائة) في مشاريع أخرى (بما في ذلك السندات الحكومية، والتمويل التجاري، وتطوير الأعمال التجارية وأكثر من ذلك).

قد يتساءل المرء: لماذا تذهب معظم هذه القروض إلى قطاع الطاقة؟ ربما يكمن الجواب في مقترح ترابط الطاقة العالمي الذي قدمه رئيس شركة شبكة الدولة الصينية ليو تشينيا. يمكن وصف الخطة، التي حددها الرئيس الصيني شي جين بينغ، بأنها «استراتيجية وطنية» على أنها معادل الطاقة لمبادرة الحزام والطريق التي تركز على البنية التحتية للنقل: فهي تسعى إلى بناء شبكة كهرباء عالمية تعتمد أساسًا على الجهد العالي للغاية (UHV) - تقنية تتيح نقل الكهرباء عبر مسافات هائلة بكفاءة أعلى من خطوط الجهد العالي الحالية.

من سيتحكم في هذه الشبكة؟ يقول المسؤولون الصينيون إن «لا أحد»، مثل الإنترنت، سيفعل ذلك. ومع ذلك، لا يمكن قبول مثل هذا الادعاء بسهولة. بالنسبة للمبتدئين، فإن الصين

نفسها، على حد تعبير إحدى الدراسات التي أجراها معهد بولسون، «تكثف جهودها لوضع معايير محلية لتكنولوجيا نقل الجهد العالي الفائقة المنزلية» وتسعى إلى «المساهمة في معايير UHV دوليًا». هذا النوع من المعايير إن الإعداد على الساحة الدولية، إلى جانب تأثيرات الشبكة التي تأتي معها، أمر يخص المحللين السياسيين والأمنيين الغربيين. بعد كل هذا، يعد هذا مجالًا تقليديًا لمنافسة القوة العظمى، حيث يمكن للدول التي أصبحت تقنيتها هي المعيار المهيمن استخدامها ضد الآخرين. في أمريكا اللاتينية، هناك العشرات من هذه المشاريع: محطات سان خوسيه الكهرومائية في بوليفيا، وسد ريفنتازون في كوستاريكا، ومحطتان للطاقة النووية في منطقة باتاغونيا بالأرجنتين، ومحطة مارتانو لتوليد الغاز الطبيعي في بنما، وهلم جرا و هكذا.

بالإضافة إلى البنية التحتية للطاقة، هناك أيضًا البنية التحتية للنقل المعتادة التي يتذرع بها المحللون عند مناقشة مبادرة الحزام والطريق. كانت الشركات المملوكة للدولة الصينية، مثل شركة تشاينا هاربور الهندسية، مشغولة في بناء محطات حاويات سفن في المنطقة واستحواذها عليها، من قناة بنما إلى مانزانيلو على ساحل المحيط الهادئ في المكسيك. في هذه الأثناء، قامت الشركات الصينية العملاقة Huawei و ZTE ببناء شبكات اتصالات في العديد من دول أمريكا اللاتينية. وجميع هذه المشاريع المختلفة، بالطبع، تم بناؤها أو يتم بناؤها من قبل شركات قريبة من حكومة الصين أو شركات مملوكة للدولة صريحة.

رغم أن وجود الصين في دائرة نفوذ الولايات المتحدة أمر مقلق لواشنطن، فمن الصعب أن ننكر أن بكين لا تساعد المنطقة على تلبية احتياجاتها الهائلة من البنية التحتية. لكن بلدان أمريكا اللاتينية قد لا تستفيد بقدر ما يعتقد الكثيرون أنها مفيدة.

خذ قروض الصين كمثال. من بين القروض المذكورة أعلاه والتي بلغت ١٤١ مليار دولار والتي تم حسابها في عام ٢٠١٧، جاء ١١٥,٣ مليار دولار من بنك التنمية الصيني (المبلغ المتبقي ٢٥,٨ مليار دولار من بنك التصدير والاستيراد الصيني). تتمتع هذه القروض بمعدل فائدة أعلى من نظيراتها الدولية، مما يترك المستلمين مضطرين إلى السداد أكثر بمرور الوقت. يأتي هذا مع وجود اتجاه صعودي مفترض للدول النامية على الرغم من: على عكس القروض المقدمة من المؤسسات الغربية، لا تتمتع القروض الصينية بشروط إدارية وبيئية مرتبطة بها. بمعنى آخر، ليست هناك حاجة لإجراء مسوحات بيئية طويلة ومستهلكة للوقت، ودراسات لتقييم التكلفة، وإجراءات شفافية مفرطة وغير ذلك الكثير.

ومع ذلك، فإن ما حدث للإكوادور ربما يوضح أفضل نوع من التداعيات السلبية التي يمكن أن تحدث عندما يتم تقديم قروض ضخمة إلى البلدان النامية دون أي قيود أو حوكمة بيئية. وفقًا لبيانات من Inter-American Dialogue، في أواخر عام ٢٠١٨، حصلت الإكوادور على حوالي ١٨,٤ مليار دولار كقروض من بنوك السياسة الصينية - ما يصل إلى حوالي ثلث الدين العام لإكوادور. تم استخدام هذه الأموال لتمويل عدد من المشاريع، أكبرها (بقيمة ١,٧ مليار دولار) هو سد كوكا كودو سينكلير الكهرومائي. لسوء الحظ، كما كشف تحقيق متعمق أجرته صحيفة نيويورك تايمز، فإن مشروع كوكا كودو سنكلير كان كارثة محرجة. تم بناؤه بالقرب من بركان نشط منذ القرن السادس عشر. ليست المنطقة نشطة من الناحية السيزمولوجية فحسب، ولكن مراجعة مستقلة لعام ٢٠١٠ للمشروع «حذرت من أن كمية المياه في المنطقة لتشغيل السد لم تدرس منذ ما يقرب من ٣٠ عامًا.»

ثم هناك مشاكل مع بناء السد نفسه. القروض الصينية، رغم أنها عادة ما تكون خالية من الحوكمة والمتطلبات البيئية، تأتي بشروط معينة - ألا وهي أن مشاريع البنية التحتية يجب

> من خلال وضع معيار عالمي في البنية التحتية للطاقة، يمكن أن تتخلى الصين عن إغلاق الشركات الأمريكية عن الأسواق بأكملها بسبب الافتقار إلى قابلية التشغيل البيني التكنولوجي.
>
> بالإضافة إلى ذلك، فإن أفضل طريقة لتأمين التحكم، أو على الأقل التأثير على شبكة الطاقة العالمية الافتراضية هذه، هي التحكم في محطات الطاقة التي تساهم فيها أو التأثير عليها.

أن توظف شركات إنشاءات صينية مملوكة للدولة وتستخدم معدات صينية، ما يمنع المنافسين الآخرين من المشاركة في عقود تطوير البنية التحتية. هذه الأنواع من الشروط يمكن أن تستبعد الشركات الدولية، والأهم من ذلك، من المشاركة في عملية البناء. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا يحد من التأثير الإيجابي المحتمل على الاقتصاد المحلي، حيث لا يتم توفير سوى القليل من أعمال البناء للعمال المحليين، ولا يوجد طلب محلي متزايد على المواد الغذائية / المنتجات / الخدمات.

إذن كيف ستدفع الإكوادور ثمن هذا السد وكل شيء آخر بقيمة ١٨,٤ مليار دولار؟ يبقى هذا السؤال بلا إجابة. في غضون ذلك، فهي تسدد للصين قيمة صادراتها: النفط. ولكي نكون أكثر تحديداً، يتعين على الصين أن تحتفظ بحوالي ٨٠ في المائة من نفط البلاد (الذي يشكل نحو ٥٨ في المائة من صادرات الإكوادور) بخصم بسبب عقود القروض، التي تنص على أن الدين يجب أن يسدد بالنفط بدلاً من العملة.

إن السعي إلى الحصول على السلع الأساسية يعد أيضًا مثالًا آخر على الكيفية التي لا يفيد بها سلوك الصين الاقتصادي بالضرورة بلدان أمريكا اللاتينية كما يعتقد البعض. على الورق، هناك علاقة تجارية مزدهرة بين الصين والمنطقة: أظهر تقرير صدر عام ٢٠١٨ من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للأمم المتحدة أن قيمة تجارة السلع بين الصين وأمريكا اللاتينية قد نمت من بضعة مليارات في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٦٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، ما يهم هو ما يجري تداوله. كما اتضح، في عام ٢٠١٦، شكلت السلع المصنعة ٩١ في المائة من واردات أمريكا اللاتينية من الصين، مقارنة بـ ٦٨ في المائة من بقية العالم. وفي الوقت نفسه، شكلت السلع (خاصة من حيث الأهمية فول الصويا وخام النحاس وخام الحديد والنحاس المكرر والنفط) ٧٢ في المائة من صادرات أمريكا اللاتينية إلى الصين، مقارنة بنسبة ٢٧ في المائة لبقية العالم.

الحفاظ على اقتصادات أمريكا اللاتينية تتركز في السلع واستخراج الموارد لا يفيدهم. بصرف النظر عن عدم إضافة قيمة كبيرة لحياة المستهلكين المحليين، فهذه صناعات دورية للغاية تمر غالبًا في فترات الازدهار والكساد. عندما تنتهي دورة السلع، كما حدث بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، يمكن للحكومات أن تواجه فجأة خسارة في الدخل والاستقرار السياسي. من الناحية المثالية، ينبغي أن تهدف الاقتصادات النامية إلى تطوير قطاعات التصنيع المحلية الخاصة بها، والتي توفر المزيد من فرص العمل، وتقلل من الاعتماد على الواردات المصنعة وتفتح الباب لمزيد من ريادة الأعمال المحلية.

لسوء الحظ، فإن النمو في استيراد السلع المصنعة الصينية يعني منافسة شديدة لشركات أمريكا اللاتينية. وجد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٧ أنه بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١، تم تخفيض العمالة في «أجهزة الكمبيوتر والمنسوجات والأحذية، وكذلك التجارة - بمقدار مليون وظيفة بسبب الواردات الصينية» في الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك وحده. توصل تحليل منفصل إلى أنه «من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، واجه ٧٥ [في المئة] من صادرات المنطقة المصنعة تهديدًا من الصين»، على الرغم من أن هذا يمثل تحسناً مقارنة بالفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، حيث بلغت النسبة ٨٣ في المائة. بالإضافة إلى ذلك، يخلص هذا التقرير إلى أنه «من غير المرجح أن يأتي التهديد الأقل من إنتاجية أفضل للعمالة في قطاع التصنيع [أمريكا اللاتينية]، لأن إنتاجية الصين تواصل تفوق إنتاجية العمالة في التصنيع [أمريكا اللاتينية]».

بشكل عام، كان التوسع الاقتصادي للصين في أمريكا اللاتينية مواتياً للغاية لبكين.فيما يتعلق بالورق، عندما يتعلق الأمر

> الأهم من ذلك، يمكن أن يؤدي عدم وجود تدابير الشفافية إلى معايير متساهلة للحصول على المواد والبناء. في حالة Coca Codo Sinclar، تم تطوير أكثر من سبعة آلاف بسبب استخدام الفولاذ دون المستوى المطلوب وعدم كفاية مهمة اللحام من قبل شركات البناء الصينية. باختصار، للحصول على قرض قيمته ١,٧ مليار دولار، تلقت إكوادور سدًا معيبًا كبيرًا ومتفتًا لا يمكن أن يعمل إلا بنصف طاقته بسبب المواسم الرطبة / الجافة في البلاد - وهذا هو الوقت الذي يعمل فيه كل شيء بشكل جيد.

بالدبلوماسية الدولية، تركز الصين على تعزيز «بناء نوع جديد من العلاقات الدولية مع التعاون المربح للجانبين في جوهره». وهي تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال «التبادلات والتعلم المتبادل، وكذلك مواصلة صداقة [الصين وأمريكا اللاتينية] من جيل إلى جيل، «وفقًا لورقة السياسة لعام ٢٠١٦ حول أمريكا اللاتينية. في الممارسة العملية، هذا يعني أن الصين تستخدم ثقلها الدبلوماسي لتشكيل الأجندات ووجهات النظر المحلية، كل ذلك لخلق بيئة حيث يمكن أن تعمل بأقل قدر من الاضطراب. مثال على ذلك هو مجتمع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC)، وهي كتلة إقليمية مكونة من ثلاثة وثلاثين عضوًا تستثني الولايات المتحدة بشكل خاص ويُنظر إليها على أنها بديل لمنظمة الدول الأمريكية التي تقودها الولايات المتحدة ومقرها الرئيسي).

انخرطت بكين في CELAC بحماس عبر منتدى الصين - CELAC وخطة تعاون للسنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩. تحدد هذه الخطة كيف يمكن للصين ودول أمريكا اللاتينية التعاون بشكل أوثق مع بعضهما البعض في مسائل التنمية الاقتصادية، وتعزيز الروابط، كما أنه يوفر للصين، على حد تعبير خوان بابلو كارديناس، مؤلف تقرير عام ٢٠١٧ الصادر عن الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، «إطار سياسة ملائم لتقديم وتعزيز أجندة القوة الناعمة» في المنطقة.

بعض هذا واضح بوضوح في الخطة نفسها. على سبيل المثال، قدمت الصين «لدول CELAC ٦٠٠٠ منحة حكومية و ٦٠٠٠ فرصة تدريب و ٤٠٠ فرصة لبرامج درجة الماجستير في العمل في الصين بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩.» ويضيف تقرير NED أن بكين قدمت أيضًا المزيد من التمويل للمنح الدراسية الدولية، مع تقديرات رسمية تقدر ٣٧٧٠٠٠ أجنبي درسوا في الصين في عام ٢٠١٤، ارتفاعا من ٨٤٠٠٠ في العقد السابق. علاوة على ذلك، تخطط الحكومة الصينية لرفع هذا الرقم إلى ٥٠٠٠٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠.

تساعد هذه الموجة من التمويل الخيري الذي يبدو سخيا في الواقع على خدمة مصالح الصين: إنها توفر فرصة للتأثير على آراء أمريكا اللاتينية الحالية والمستقبلية، مما يعطيهم نظرة متلألئة للمجتمع الصيني وإنجازاته. على سبيل المثال، لا يغطي التدريب الإعلامي الذي ترعاه الدولة الصينية، على سبيل المثال، حرية الصحافة واستقلال التحرير والتقارير الاستقصائية. في الواقع، وجدت لجنة المراجعة الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين أن العديد من برامج التدريب الإعلامي هذه - التي تديرها شينخوا، وكالة الأنباء الرسمية التي تديرها الدولة، وصحيفة الشعب اليومية، الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي الصيني - «سياسية صريحة» وتهدف إلى تحسين التصورات الأجنبية للصين وإضفاء الشرعية على الحزب الحاكم. «

في أمريكا اللاتينية، هذا النوع من التأثير واضح بالفعل. منذ عام ٢٠١٨، تقوم مجموعة الأبحاث العالمية غير الربحية، على سبيل المثال، بمراجعة المقالات الموجهة إلى جماهير أمريكا اللاتينية التي قدمتها شينخوا وصحيفة الشعب، ووجدت أنها تقدم نظرة إيجابية مفرطة للروابط الاقتصادية بين الصين والمنطقة. وفي الوقت نفسه، تساعد الشراكات الإعلامية في توسيع نفوذ الصين إلى أبعد من ذلك: في كثير من الأحيان، تقوم كل من البرازيل ، وجانما الكوبية، وتيليزور في فنزويلا، وتشيلي لا تيرسيرا بنشر مواد من شينخوا، وبيلوبز ديلي وتشاينا ديلي، وبالمثل، تشاينا ديلي لديها ملحق «تشاينا ووتش» في الصحف الأرجنتينية دياريو أونو ولا كابيتال وكرونيستا.

لا ينبغي أن تتفاجأ واشنطن كثيراً من حملة التأثير العلني هذه، حيث ترى أن هناك جهودًا مماثلة تجري في الداخل أيضًا. لا تنظر إلى أبعد من مجرد وجود معاهد كونفوشيوس داخل الجامعات الأمريكية، وتمويل مؤسسات الفكر والرأي من قبل كيانات مرتبطة بالحزب الشيوعي الصيني، وبالطبع، إدراجات

> إن الاستثمارات في البنية التحتية إما تتيح نشاطًا اقتصاديًا أكبر لصالح المصالح الصينية، أو تدفع بلدان أمريكا اللاتينية إلى مصائد ديون، وتحولها فعليًا إلى خداع اقتصادي. وفي كلتا الحالتين، تستفيد الصين. على الرغم من ذلك، يعد هذا اقتراحًا خطيرًا على المدى الطويل: يمكن أن ينمو السكان المحليون في هذه البلدان الساخطين مما يرون أنه إمبريالية جديدة نشأت من الشرق. هذا لا يضيع على صانعي السياسة الصينيين. مع التبصر الشديد، فإنها تكملة فن الحكم الاقتصادي مع المبادرات الدبلوماسية والتدابير الأمنية غير التقليدية. هذه، أيضا، واضحة في أمريكا اللاتينية.

مدفوعة في الصحف الغربية البارزة. حتى The New York Times و The Washington Post، اللتان تعتبران في الغالب صحيفتي سجل أمريكيتين، تديران وتديران (على التوالي) تندرجان في أقسام تحتوي على محتوى تم إنشاؤه ودفع ثمنه بواسطة China Daily. بدلاً من ذلك، ركزت بكين على استيراد شيء ما إلى أمريكا اللاتينية أقل استفزازًا ولكن ليس أقل إثارة للقلق: نموذج الأمن الداخلي.

على سبيل المثال، أنشأت إكوادور ECU-٩١١: نظام مراقبة فيديو وطني واستجابة لحالات الطوارئ يبلغ ٤٣٠٠ كاميرا صممته وصنعته شركتا Huawei و China National Electronics Import and Export Corporation (CEIEC)). وفي الوقت نفسه، تمتلك بوليفيا نظامًا مشابهًا تم إنشاؤه أيضًا بواسطة CEIEC يسمى BOL-١١٠، على الرغم من أنه يعمل حاليًا على نطاق أصغر كثيرًا (حوالي ست مائة أو نحو ذلك الكاميرات) من نظيره الإكوادوري. ومع ذلك، توصل تحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز في وقت سابق من هذا العام إلى أنه، في حالة الإكوادور، فإن بعض لقطات المراقبة «تذهب أيضًا إلى وكالة الاستخبارات الداخلية في البلاد، والتي كانت تحت قيادة الرئيس السابق رافائيل كوريا، لها سجل حافل من المتابعة، ترهيب ومهاجمة المعارضين السياسيين. «إن مراقبتهم لا يبدو أنه يزعج المواطنين الإكوادوريين كثيراً. بعد كل شيء، تأخذ المخاوف المتعلقة بالخصوصية والآثار السياسية المحتملة في الحسبان الحقائق اليومية للمخدرات وعنف العصابات في أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، ليس من الصعب أن نتخيل مستقبلاً يقرر فيه حاكم أمريكا اللاتينية استخدام شبكة المراقبة هذه لأغراض شريرة، مثل تعقب أو معاقبة المعارضين السياسيين، والمنشقين ،النقاد الحكوميين، والمتظاهرين وما إلى ذلك.

إذا كان هناك أي شيء، فقد تقرر بعض الحكومات المضي قدماً. فنزويلا، على سبيل المثال، لجأت إلى الصين للمساعدة في تصميم برنامج الهوية الوطنية. نظرًا لما كان ممكنًا بمساعدة شركة ZTE العملاقة للاتصالات الصينية، استلهمت حكومة نيكولاس مادورو نظام الائتمان الاجتماعي في الصين لإنشاء نظام هوية «بطاقة الوطن». يجمع هذا النظام قدرًا هائلاً من البيانات عن أي فرد بعينه - بما في ذلك المعلومات الشخصية، ومزايا الدولة المستلمة، وسجلات التصويت، وأكثر - مما يجعل من السهل للغاية على الحكومة الفنزويلية ممارسة السيطرة على الحياة اليومية للمواطنين.

إن حكام أمريكا اللاتينية الذين يسيطرون على هذا النوع من التأثير على سكانهم المحليين يناسبون أهداف بكين بشكل جيد، حيث أنه يسهل على الحكومات سحق المعارضة السياسية - خاصة أي منها يهدف إلى تحقيق المصالح الاقتصادية الصينية. إذا لم يكن ذلك كافيًا، وإذا كانت بعض المنشآت تحتاج إلى حماية أكثر من المعتاد، فقد تقرر الصين رفع الرهان عن طريق إرسال قواتها داخل هذه البلدان. يشير الكتاب الأبيض الخاص باستراتيجية الدفاع الصينية لعام ٢٠١٥ إلى أنه «استجابة للشرط الجديد القادم من المصالح الاستراتيجية المتنامية للبلاد، ستشارك القوات المسلحة بنشاط في كل من التعاون الأمني الإقليمي والدولي وتأمين مصالح الصين الخارجية بشكل فعال.»

> توضح هذه الاستراتيجية، التي يطلق عليها المسؤولون الصينيون «استعارة الصحف الأجنبية»، كيف يمكن لبكين تشكيل خطاب سياسي في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيًا. تعد الأنشطة العسكرية والأمنية التي تقوم بها الصين في أمريكا اللاتينية أخف من مفهوم مبادراتها الاقتصادية - أي شيء جريء للغاية، مثل نشر وحدات عسكرية في المنطقة، من شأنه أن يدق أجراس الإنذار في واشنطن وعواصم أخرى.

في الواقع، فإن حماية «أمن مصالح الصين الخارجية» مدرجة عمداً كمهمة استراتيجية للقوات المسلحة الصينية. ويأتي تقييم أكثر صراحة من عقيد جيش التحرير الشعبي الصيني المتقاعد يوي جانج، الذي قال إن «جيش التحرير الشعبى الصينى في المستقبل سوف يحتاج إلى الذهاب إلى الخارج لحماية مصالح الصين الخارجية في بلدان على طول مبادرة الحزام والطريق». في أمريكا اللاتينية، هناك هي عدد من المواقع الممكنة. على سبيل المثال، هناك محطة مراقبة فضائية وأقمار صناعية في الأرجنتين تم بناؤها من قبل الجيش الصيني ويتم تأجيرها حاليًا بدون أجر للصين لمدة خمسين عامًا. وبالمثل، يمكن الحصول على أي عدد من العشرات من موانئ الشحن التجارية في المنطقة، خاصة تلك التي بنيت أصلاً أو التي وسعتها الشركات الصينية، وتحويلها إلى قواعد

عسكرية بحجة حماية المصالح التجارية والاقتصادية الصينية. مع قيام الصين بتوسيع وجودها في أمريكا اللاتينية، فليس من المستغرب أن يكون صانعو السياسة الأمريكية ومسؤولو الدفاع يبدون قلقًا متزايدًا. هذه هي وجهة النظر المخدرة، التي تطمئن بشدة إلى الانتصار الحتمي للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية والحكم الديمقراطي الليبرالي، التي حالت دون قيام صناع السياسة في الولايات المتحدة بالتصرف عاجلاً.

ومع ذلك، يبدو أن واشنطن استيقظت على هذا التحدي الجديد على عتبة أبوابها، لكن ليس لديها على ما يبدو فكرة عن كيفية مواجهته. فالسياسة الحالية لإدارة ترامب، على سبيل المثال، تقرأ وكأنها شيء من الحرب الباردة مباشرة، مع تركيز لا مبرر له على حكومات المنطقة اليسارية ورغبة غير مألوفة في عمليات تغيير النظام التي تدعمها وكالة المخابرات المركزية.

تعني نهاية الفترة الفاصلة بعد الحرب الباردة للأولوية في الولايات المتحدة العودة إلى نظام متعدد الأقطاب، أو على الأقل، ثنائي القطب. لم يعد من الممكن فصل السياسة الاقتصادية الوطنية عن السياسة العسكرية والدبلوماسية: يجب تنسيق كل ذلك معًا لتفادي الآثار الاستراتيجية والاقتصادية لتغير البيئة الدولية. إذا كانت الولايات المتحدة تنوي الإبقاء على ريادتها في صناعات التكنولوجيا الفائقة، والتمويل العالمي، والأهم من ذلك، المساعدات / التنمية الدولية، فمن الواضح أنه يجب عليها أيضًا تطوير إستراتيجية اقتصادية طويلة الأجل تعالج المخاوف المحلية والدولية.

هذا شيء يبدو أن حلفاء أمريكا قد أدركوه بالفعل: أعلن وزير الشؤون الاقتصادية والطاقة الألماني، بيتر التماير، أن الحكومة الألمانية يجب أن تكون قادرة على شراء حصص في شركات مهمة من الناحية النظامية إذا كان ذلك يعني الحفاظ على الأمن القومي. بشكل منفصل، طرح Altmaier ونظيره الفرنسي، برونو لو ماير، بيانًا مشتركًا يقترح «سياسة صناعة أوروبية تهدف إلى حماية وتعزيز» الأبطال الأوروبيين «.» سيتعين على الولايات المتحدة أن تبدأ التفكير وفقًا لخطوط مماثلة. ستكون الرئاسة، وكذلك قيادة الكونغرس، ضرورية.

السؤال هو، من أين نبدأ؟

من المحتمل أن تكون نقطة البداية الجيدة هي القيام ببعض عمليات تنظيف المنازل: فالحكومة الأمريكية غير قادرة حاليًا على وضع استراتيجية جغرافية اقتصادية موحدة. إن دمج هذه الوكالات والمكاتب المختلفة في إدارة واحدة (سواء كانت جديدة أو موجودة) برئاسة مسؤول على مستوى مجلس الوزراء مكلف بصياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية الجغرافية من شأنه أن يضع الولايات المتحدة على قدم المساواة مع نظرائها.

بعد ذلك، يجب على صانعي السياسة أن يتبنوا التحدي المتمثل في وضع استراتيجيات إنمائية دولية فعالة من حيث التكلفة لكنها لا تزال فعالة من حيث التكلفة كأداة للقوة الأمريكية. الصين، كما رأينا، مستعدة لإنفاق مليارات الدولارات في بناء البنية التحتية، ورعاية الفرص التعليمية وغيرها. على سبيل المقارنة، فإن USIDFC، وهي الوكالة الأمريكية المسؤولة عن تمويل مشاريع التنمية الخاصة، لديها ٦٠ مليار دولار فقط لتمويل العالم بأسره - ما يعادل فقط خمسي المبلغ الذي

> جزء من ذلك هو الاعتراف بأن الصين أصبحت بالفعل متورطة إلى حد كبير فيما تعتبره واشنطن مجال نفوذها المحلي. على نطاق أوسع، والأهم من ذلك، جزء منه هو حقيقة أن مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية قد استيقظت أخيرًا من ما وصفه الصحفي جيمس مان في عام ٢٠٠٧ بـ «خيال الصين» - المثالية الليبرالية الجديدة المتمثلة في أن التحرير الاقتصادي في الصين سيؤدي حتماً إلى التحرير السياسي والاجتماعي.

قدمته الصين إلى بلدان أمريكا اللاتينية وحدها. سيتعين على واشنطن أن تكون مبدعًا لضمان حصولها على أكبر قدر من الضجة.

أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال دعم الجهود التي تساعد البلدان النامية على مساعدة نفسها. على سبيل المثال، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد في تطوير البنية التحتية عن طريق تمويل التقييمات البيئية أو شروط التشاور المجتمعي التي تأتي مع قروض البنك الدولي. بدلاً من ذلك، ربما يمكنها تمويل أقسام التخطيط الحضري أو الهندسة في جامعات أمريكا اللاتينية، مما ينتج عنه خبراء مدربون تدريباً أفضل يمكنهم الإشراف بشكل صحيح على مشاريع البنية التحتية المحلية والإقليمية. بشكل منفصل، يمكن للولايات المتحدة الاستفادة من أكبر أصولها - القوة المالية الهائلة لقطاعها الخاص - من خلال تشجيعها على شراء وإعادة تمويل ديون أمريكا اللاتينية إلى الصين بشروط سداد أطول. إن Akin بالنسبة

إلى Brady Bonds التي كانت رائدة في الثمانينيات، يمكن أن تخفف هذه المبادرة من النفوذ الصيني وتقلل من أعباء الدفع التي تواجهها هذه البلدان.

أخيرًا، يجب على الولايات المتحدة العمل على تحسين علاقاتها الدبلوماسية مع دول أمريكا اللاتينية. ستكون هذه مهمة صعبة، على أقل تقدير، بالنظر إلى كل من التحركات الأخيرة للإدارة الحالية، وعلى نطاق أوسع، تاريخ واشنطن الملون إلى حد ما مع المنطقة، والذي يشمل التدخلات العسكرية والانقلابات المتعددة، والفرضيات الاقتصادية وغيرها. عادة ما يكون لدى النقاد شكوى مفضلة يمكنهم قراءتها من الذاكرة. سيتطلب التغلب على هذا إعادة النظر في عقيدة مونرو في سياقها الأصلي: ليس كذريعة للسيطرة الإمبريالية على نصف الكرة الغربي، بل مسؤولية حماية «جمهورياتنا الشقيقة» في العالم الجديد من المكائد السياسية للعالم القديم.

أحد الطرق الممكنة لهذا التغيير هو منظمة الدول الأمريكية. يرى منتقدو أمريكا اللاتينية للمؤسسة أنها تهيمن عليها الولايات المتحدة، بينما تشعر واشنطن في كثير من الأحيان بأنها لا تملك إلا سلطة قليلة عليها. في الواقع، فإن المنظمة تكافح بسبب مهمة غير محددة، وتركيز غير واضح، وفرة في البرامج والمشاريع التي انتشرت خارج نطاق السيطرة ولكنها تفتقر إلى الميزانية اللازمة للعمل. إصلاح OASto بمثابة منصة أكثر موثوقية للتعاون الاقتصادي الإقليمي، والفرص التعليمية والدعوة للمعايير الديمقراطية يمكن أن تحقق فوائد متعددة. والأهم من ذلك، أن تفويض السلطة والمسؤولية إلى دول أمريكا اللاتينية من شأنه أن يرسل إشارة إلى أن الولايات المتحدة قادرة ومستعدة للاستماع إلى آراء واهتمامات نظرائها. كل هذا يمكن تحقيقه بثمن بخس نسبيا: الميزانية السنوية الحالية لمنظمة الدول الأمريكية تبلغ ٨٤ مليون دولار. إن إضافة بضعة ملايين إضافية، ولا حتى جزء صغير من ما تنفقه الحكومة الأمريكية في مكان آخر، من شأنه أن يحقق عائدات دبلوماسية هائلة.

في كتاب «روبرت أوف سوبيل» «For Want of a Nail»، وهو كتاب تاريخي بديل، يلقي السياسي المكسيكي الخيالي بيدرو هيرميون خطابًا صارمًا في السياسة الخارجية في المؤتمر الوطني لحزبه. يعلن: في المكسيك ديل نورتي يملك المكسيكيون لعبة - يسميها البعض رياضة. وضع الفلاحون عقربين في زجاجة كبيرة، ثم أخذوا الرهان على ما سيفوز في النضال. ببطء تدور العقارب حول بعضها البعض، حتى ينتقد أحدهم الآخر، ويضربه ميتًا. على الرغم من أن السياق مختلف تمامًا، إلا أن هيرميون محق في أمر واحد: الأمريكتان، في الواقع، مكان صغير، ولديهما قوتان عظيمتان مثل الصين والولايات المتحدة تتنافسان على هذه الكتلة الأرضية، وهو اقتراح محفوف بالمخاطر. من أجل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والحفاظ عليه، يجب أن تتوقف واشنطن عن استخدام قوتها وأن تتعلم من جديد فن النفوذ مثل المغتصب (سريع وأنيق ودقيق). قبل كل شيء، ما لا يطاق هو الموقف غير المسؤول تجاه القوة واستخدامها.

إذا كانت هناك ميزة لا تضاهى لا تزال تمتلكها الولايات المتحدة على الصين، فهي لا تزال تستطيع إبراز سلطة ثقافية وأخلاقية يحظى بها الناس في جميع أنحاء العالم. لا يزال الأفراد يتطلعون إلى فكرة وجود حكومة عادلة وديمقراطية تحترم سيادة القانون وحرية التعبير وحرية الدين وما إلى ذلك. تكشف الصين، رغم كل تقدمها الاقتصادي، عن نقاط الضعف الخاصة بها في كل مرة تقوم فيها بقمع الأقليات الدينية، أو إسكات المعارضة الداخلية، أو فشلها في إقناع الدول الأخرى بنجاح بأن تصبح تابعة لكامل ثقافي صيني أكبر. لا يمكن أن تقنع، لذلك يجب أن يجبر. في أمريكا اللاتينية رغم ذلك، فإن القوة الصلبة ذات فائدة محدودة. القوة الناعمة من خلال النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي ستستمر في المنطقة. هذا شيء يجب على واشنطن التفكير فيه.

> جميع المنظمات ذات الصلة تنتشر في جميع أنحاء واشنطن في مكاتب مختلفة. يقع الممثل التجاري للولايات المتحدة، على سبيل المثال، في المكتب التنفيذي للرئيس، بينما توجد إدارة التجارة الدولية في وزارة التجارة. وفي الوقت نفسه، فإن بنك التصدير والاستيراد، ووكالة التجارة والتنمية الأمريكية، ومؤسسة تمويل التنمية الدولية (USIDFC) وغيرها الكثير هي كيانات مستقلة.

المصدر:

- Carlos Roa, The United States is Losing Latin America to China: In Latin America, hard power is of limited utility; soft power through economic and diplomatic influence will carry the day in the region, national interest, August 15, 2019.

القومية المفرطة في المملكة العربية السعودية موجودة لتبقى

بواسطة ريان بول

ترجمة : هبة علي حسين

مع ضعف أجهزتها الدينية والاقتصادية ، سعت الرياض إلى استخدام القومية كخيار لإصلاح العلاقة المتوترة بين الحكام والمحكومين.

المملكة العربية السعودية تعدل عقدها الاجتماعي للابتعاد عن الدين وتجاه القومية ، فهي تستنزف السلطة بعيدا عن المتطرفين الدينيين لكن في القيام بذلك ، فإنه يمنح القوة أيضًا لعلامة تجارية جديدة من الراديكاليين السعوديين: القومي المتطرف. وبينما لا يسعى التيار القومي المتطرف السعودي إلى نفس الخلافة العنيفة والعالمية مثل المتطرفين السعوديين السابقين مثل أسامة بن لادن ، إلا أنهم يشكلون خطرًا حقيقيًا ليس فقط على سمعة المملكة ، بل على عقلية أكثر استقلالية دول الخليج العربية المجاورة ، وجوانب

ينفذ ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ونوابه القوميين المتطرفين ، سعود القحطاني ووكلائه في مركز الدراسات والإعلام ، حملة واسعة النطاق ضد الناشطين والأكاديميين والمؤثرين والشخصيات العامة لتحويل المملكة العربية السعودية بسرعة العقد الاجتماعي. الضرورات المحركة لهذا التحول متعددة. في جوهره ، العقد الاجتماعي السعودي هو سنوات عفا عليها الزمن. ساعد ولاء المؤسسة الدينية منذ فترة طويلة ، وخاصة بعد حصار مكة في عام ١٩٧٩ ، في توجيه المجتمع السعودي إلى الحكم الملكي. لكن التدين السعودي آخذ في التغير ، مما يقوض الفعالية السياسية لرجال الدين الذين استطاعوا ذات يوم حشد أتباع العلم. أصبح نظام الرفاه من المهد إلى اللحد في المملكة غير مقبول على نحو متزايد ؛ في الوقت الذي كانت فيه الرياض تستطيع صرف أموال على مواطنين ومناطق جامحة لشراء الولاء ، يجب على الدولة الآن أن تجد وسائل لتحويل مواطنيها إلى عمال منتجين يزدهرون في القطاع الخاص المحتضن حالياً. مع ضعف المجالس الدينية والاقتصادية ، سعت الرياض إلى استخدام القومية كخيار لإصلاح العلاقة المتوترة بين الحكام والمحكومين.

على أطراف هذه الحركة القومية المتنامية يوجد القوميون المتطرفون - معظمهم من الرجال ، وغالبًا ما يكونون شبابًا ، يقومون بدوريات على وسائل التواصل الاجتماعي ، وأحيانًا بلغات أجنبية مثل الإنجليزية. فهي تساعد في صياغة سرد سمعة المملكة وإنشاء خطوط حمراء جديدة يجب على الرياض أخذها في الاعتبار عند صياغة السياسة. في عام ٢٠١٨ وحده ، ساعدوا في تأجيج التوترات الكندية السعودية. هتفوا باحتجاز الناشطات في مجال حقوق المرأة ؛ تمجد عمليات الإعدام الجماعي للمعارضين السياسيين ؛ برر مقتل جمال خاشقجي ، بينما كان يرتدي عباءة الحفاظ على النظام العام بمجرد أن احتجزته الشرطة الدينية. مع اختفاء محرمات المؤسسة الدينية القديمة ، ينتقل القوميون المتطرفون إلى السيطرة على الرأي العام.

في بعض الأحيان ، يعتبر القوميون المتطرفون أدوات مفيدة للدولة لفرض السياسة وتشكيل المشاعر العامة وتعديل العقد الاجتماعي. مع اكتساب القومية للمصداقية ، فإن قلق المؤسسة الدينية مع الإصلاح الاجتماعي سوف يصبح غير ذي صلة بشكل متزايد - وهو تطور مهم في شخصية الدولة ، حيث أن العديد من الإصلاحات الاجتماعية ، مثل السماح للنساء بالسفر والعمل بحرية ، هي أيضًا اقتصادية بطبيعتها. كما سيساعد على عزل المتطرفين الدينيين داخل المملكة

العربية السعودية ؛ على الرغم من أن الأيديولوجية الجهادية حصلت على هزيمة دعاية لاذعة بتدمير النسخة الإقليمية للدولة الإسلامية ، إلا أن الشباب السعوديين ، ولا سيما في المقاطعات الداخلية التي يتم تجاهلها من خلال الإصلاحات المضطربة في المملكة .

في أوقات أخرى ، وقد ساعد القوميين المتطرفون في المملكة العربية السعودية أيضًا على دفع الخلاف الدبلوماسي الكندي السعودي في أغسطس ٢٠١٨ والذي قطع العلاقة طويلة الأمد بين كندا والطلاب السعوديين ، والتي هددت بعرقلة العلاقات التجارية بين البلدين. كما أثار القوميون المتطرفون التوترات مع إيران: في مقال افتتاحي في صحيفة أراب نيوز المدعومة من الدولة في مايو ٢٠١٩ (والتي تعد جزءًا من الشركة السعودية للأبحاث والنشر في المملكة العربية السعودية ، وهي أداة رئيسية في دفع الرواية القومية) ، وهي هيئة التحرير طالب بضربات عسكرية تأديبية ضد إيران انتقاما لمهاجمين الناقلة في خليج عمان وهجمات الحوثيين على البنية التحتية النفطية السعودية. علاوة على ذلك ، أبدى القوميون السعوديون تسامحًا أقل مع الانحراف الإقليمي لدول الخليج العربية المجاورة. لقد تحملت قطر وطأة هذه الهجمات ، وأصبح الحصار مغروراً بروح قومية يصعب رفضها إذا وجدت الرياض حلاً مع الدوحة. في المستقبل ، قد تواجه عُمان والكويت غضب هؤلاء القوميين. كان السلطان قابوس العماني مستقلاً بما فيه الكفاية ، خاصة مع إيران وقطر ، لمواجهة ضغوط الرياض. ساعد قابوس في إحباط محاولة سعودية لتعزيز مجلس التعاون الخليجي الإقليمي إلى اتحاد خليجي في عام ٢٠١٣ ، الأمر الذي أزعج إستراتيجية المملكة العربية السعودية لتحويل دول مجلس التعاون الخليجي إلى جبهة موحدة ضد إيران. بالإضافة إلى ذلك ، لم تنضم عُمان قط إلى مقاطعة قطر ، وشعرت مسقط بأنها معرضة بدرجة كافية للنقد السعودي لتأييد الولايات المتحدة بشدة. تدابير ، مثل دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى مسقط في نوفمبر ٢٠١٨ ، لطمأنة تحالفها مع الأميركيين. (كما فتحت قاعدة عسكرية مع بريطانيا ، الأولى منذ إنهاء الاستعمار في عام ١٩٧٠). وأخيراً ، فإن النزاع الإقليمي الطويل بين الكويت على حدودها الغنية بالنفط مع المملكة العربية السعودية سيواجه بشكل متزايد صراعات قومية لم تكن موجودة من قبل.

> أثبت القوميون المتطرفون أنهم يمثلون مخاطر السمعة والسياسة بالنسبة إلى الرياض التي تحاول جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على التحالفات الاستراتيجية. القحطاني مسؤول على نطاق واسع عن عملية خاشقجي الفاشلة ، وهي قضية أفسدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والكونجرس الأمريكي.

ربما الأهم من ذلك كله ، أن القومية السعودية الجديدة سوف تضفي عليها الدعم السياسي الذي تحتاجه لمقاومة التأثير الأجنبي لتغيير سلوكها. مع تزايد قلق الحلفاء الغربيين بشأن سجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان وسلوكها في اليمن ، ستضغط الضغوط من الحلفاء لتغيير سلوك المملكة العربية السعودية ضد المطالب القومية للملكية للحفاظ على سيادة المملكة. سيكون هذا تغييراً ملحوظاً منذ الأيام الحرجة لجورج بوش والملك عبد الله ، عندما ساعد بوش في الضغط على الملك لإجراء انتخابات بلدية كجزء من أجندة الحرية الإقليمية. قد يجد حتى الحلفاء المقربون من المملكة أنه كلما ازدادت مكاسب القومية في المملكة العربية السعودية ، كلما أصبحت عقول مسؤوليها أكثر انغلاقاً.

المصدر:
- Ryan Bohl, Saudi Arabia’s Hyper-Nationalism Is Here To Stay, August 18, 2019, https://nationalinterest.org/feature/saudi-arabia%E299%80%s-hyper-nationalism-here-stay-74076

الحرب الامريكية القادمة وسبل مواجهة القوى العظمى

بقلم : BY ELBRIDGE COLBY

ترجمة : رؤى خليل سعيد

لقد انتهى عصر التفوق العسكري الأمريكي غير المقيد. إذا تأخرت الولايات المتحدة عن تطبيق مقاربة جديدة، فإنها تخاطر بخسارة حرب على الصين أو روسيا - أو التراجع في أزمة لأنها تخشى من ذلك - مع عواقب وخيمة على مصالح أمريكا. بدأت استراتيجية الدفاع الوطني لعام ٢٠١٨ التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية في تصحيح المسار اللازم لمواجهة هذا التحدي. كما قال وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس في كانون الثاني (يناير) من ذلك العام، أصبحت منافسة القوى العظمى - وليس الإرهاب - من أولويات البنتاغون الآن. لكن في حين أن ملخص الاستراتيجية يوفر رؤية واضحة، فإنه يترك الكثير ليتم توضيحه. ما الذي يجب أن يترتب على هذا التحول نحو منافسة القوى العظمى للجيش الأمريكي؟

للإجابة، يجب أن نفهم أولاً المشهد الجغرافي السياسي الحالي. كما كان الحال دائمًا، فإن الشاغل الرئيسي للولايات المتحدة هو الحفاظ على مستويات كافية من القوة العسكرية ؛ وبدون ذلك، لن يكون هناك شيء لحماية واشنطن من أسوأ أشكال الإكراه وكل حافز للمعارضين الطموحين لاستغلال النفوذ الذي تلا ذلك. ولهذا السبب إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة مصلحة دائمة في الوصول المفتوح إلى المناطق الرئيسية في العالم - وخاصة آسيا وأوروبا - لضمان عدم تحول قوتها الكامنة ضدها. تقوم الولايات المتحدة بذلك عن طريق الحفاظ على توازن القوى في هذه المناطق من خلال شبكة من التحالفات. هذه الشراكات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي الطريقة التي تتأكد بها الولايات المتحدة من عدم سيطرة أي دولة على هذه المجالات الحساسة.

روسيا والصين خاصة هي الدول الوحيدة التي يمكن أن تتولى بشكل معقول السيطرة على حلفاء واشنطن وشركائها في مواجهة المقاومة الأمريكية. إذا فعلوا ذلك - أو حتى إذا كانوا قد أقنعوا جيرانهم بأنهم يستطيعون ثم استخدموا هذا الخوف لإغراقهم - فيمكنهم كشف التحالفات الأمريكية والتحول لصالحهم إلى موازين القوى في أوروبا وآسيا. إذا فعلت الصين ذلك في غرب المحيط الهادئ، فقد تسيطر على أكبر منطقة في العالم وأكثرها ديناميكية من الناحية الاقتصادية. إذا فعلت روسيا ذلك، فسيمكنها كسر حلف الناتو وفتح أوروبا الشرقية أمام الهيمنة الروسية.

لذلك يجب ألا تمنح بكين وموسكو هذا الانفتاح، ولهذا السبب يجب على واشنطن ألا تركز على المقاييس المجردة لتفوقها العسكري - مثل عدد شركات النقل التي تضعها في البحر أو مقدار ما تنفقه مقارنة بالدول الأخرى - وقدرة حلفائها الواضحة على هزيمة العدوان الكبير في سيناريوهات محددة ومعقولة ضد حليف ضعيف أو شريك مؤسس مثل

تايوان. بمعنى آخر، يجب على الولايات المتحدة الاستعداد للقتال وتحقيق أهدافها السياسية في حرب مع قوة عظمى. القيام بذلك لن يكون سهلاً. كانت آخر مرة استعدت فيها الولايات المتحدة لمثل هذا الصراع في الثمانينيات، وآخر مرة قاتلت فيها كانت في الأربعينيات. لكن هذا هو السبب وراء وجوب قيام واشنطن فوراً باستعداد نفسها إذا أرادت ردع معركة أخرى بين القوى العظمى الآن.

سيحتاج الجيش الأمريكي إلى تغيير جذري للتحضير لهجمات محتملة من الصين أو روسيا. لمدة جيل، عمل البنتاغون على ما يمكن تسميته نموذج عاصفة الصحراء، والذي بموجبه استغلت الولايات المتحدة المزايا التقنية الهائلة التي طورتها في السبعينيات من القرن الماضي لبناء جيش قادر على السيطرة على أي خصم في التسعينيات والألفينيات، عندما كانت تفتقر إلى منافسة الأقران.

تجلى هذا النهج في حرب الخليج الفارسي ١٩٩٠-١٩٩١. بعد أن استولى العراق على الكويت في أواخر صيف عام ١٩٩٠، نشرت الولايات المتحدة أولاً قوات لحماية المملكة العربية السعودية. خلال الأشهر الستة التالية، جمعت واشنطن ائتلافًا واسعًا وبنت جبلًا حديديًا من الطائرات والدبابات والسفن الحربية والذخيرة وكل تعبير آخر عن القوة العسكرية. بمجرد أن كانت الولايات المتحدة جيدة وجاهزة، شنت حملة جوية مضطربة قصفت الجيش العراقي وسرعان ما فرضت سيطرة كاملة على المجال الجوي الكويتي والعراقي. وطرد الغزو البري اللاحق العراقيين بسرعة من الكويت، وبعد ذلك أنهت الولايات المتحدة الحرب بسرعة وفق شروطها المفضلة.

أحاط العالم علما بالقوة الهائلة للجيش الأمريكي. حتى اليوم، لم تجرؤ أي دولة أخرى على مهاجمة حليف للولايات المتحدة. تم تعظيم هذه النقطة فقط من البراعة التي أظهرتها الولايات المتحدة في حروبها ضد صربيا وطالبان في أفغانستان والعراق في عام ٢٠٠٣.

المشكلة اليوم، مع ذلك، هي الطريقة التي نجحت بشكل جيد ضد أعداء الدولة المارقة الذين سيفشلون ضد الصين أو روسيا. ذلك لأنهم أمضوا السنوات العشر إلى العشرين الماضية في تحديد كيفية تقويضها على وجه التحديد.

النصر، كما يقول المثل القديم، ليس نهائيًا أبدًا، ويولد إحباطه. هذا اليوم يأخذ شكل جيشين، رغم اختلافهما، يشكلان تهديدات خطيرة ومكثفة للحلفاء الأمريكيين والشركاء المؤسسين في أوروبا الشرقية وغرب المحيط الهادئ.

طورت كل من الصين وروسيا أيضًا قوات تقليدية سريعة الانتشار ومسلحة بشكل مخيف يمكنها استغلال الفتحات التي يمكن أن تخلقها أنظمة A٢ / AD.

على الرغم من هذه التطورات، لا تزال الصين وروسيا تدركان أنه في الوقت الحالي، سيتم هزيمتهما إذا تسببت هجماتهما في استجابة كاملة من الولايات المتحدة. المفتاح بالنسبة لهم هو الهجوم والقتال بطريقة تقيد واشنطن نفسها بما يكفي لهم لضمان مكاسبهم. وهذا يعني التأكد من أن الحرب قد خاضت بشروط محدودة بحيث لا ترى الولايات المتحدة أنها مناسبة لتحمل ثقلها الكامل. تعد الهجمات المركزة المصممة لإسقاط الأعضاء المستضعفين من شبكة التحالف في واشنطن هي الاستراتيجية الهجومية المثالية في العصر النووي، والتي لا يمكن لأي شخص أن يتحمل عواقب الحرب الكلية.

> يكمن جوهر تحدي البلدين للجيش الأمريكي في ما يُطلق عليه عادة أنظمة منع الوصول / منع الوصول إلى المناطق (A٢ / AD): بعبارات أكثر عامية، مجموعة واسعة من الصواريخ، الدفاعات الجوية، والقدرات الإلكترونية التي يمكن أن تدمر أو تحييد قواعد الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها والسفن السطحية والقوات البرية والأقمار الصناعية والعقد اللوجستية الرئيسية في متناول أيديهم.

الشكل الأكثر وضوحا لاستراتيجية الحرب المحدودة هذه هو الأمر الواقع. مثل هذا النهج ينطوي على مهاجم يسيطر على الأرض قبل المدافع ويمكن لراعيها أن يتفاعل بما يكفي ومن ثم التأكد من أن الهجوم المضاد اللازم لإخراجها سيكون محفوفًا بالمخاطر ومكلفًا وعدوانًا إلى درجة أن الولايات المتحدة ستحجم عن تصعيدها - ليس أقلها بسبب قد يرى حلفاؤه أنه غير مبرر ويرفضون دعمه. خطة الحرب هذه، إذا تم تنفيذها بمهارة في دول البلطيق أو تايوان، يمكن أن تهزم الولايات المتحدة.

للمحافظة على ما يسميه ماتيس كوكبة واشنطن من

التحالفات والشـراكات، تحتاج القوات المسلحة الأمريكية إلى التكيف للتعامل مع تهديد محتمل للقوة العظمى. سيتطلب ذلك إجراء تغييـرات كبيرة في الطريقة التي يتم بها تحديد حجم الجيش الأمريكي وشكله ووضعه وتوظيفه وتطويره - تغييـر من نموذج عاصفة الصحـراء إلى نموذج مصمم لهزيمة نظريات النصر الصينية والروسية المعاصرة.

يجب على الجيش الأمريكـي أن ينتقل من حرب تصاعدت إلى ساحات القتال بعد انتقال العدو إلى حقل يمكن أن يؤخر، ويحبـط، وينكر بشـكل مثالي محاولة الخصـم لإقامة أمر واقعـي من بداية الأعمال العدائيـة ومن ثم هزيمة غزوه. سيتطلب ذلك وجود جيش يسـتطيع، بدلاً من إقامة هيمنة ساحقة بشكل منهجي في مسـرح نشط قبل دفع العدو إلى الـوراء، أن يصد هجمات العدو فوراً ثم يهزم اسـتراتيجيته حتى بـدون هيمنة كهذه.

بقيامهـا بذلك، يجـب علـى الولايات المتحـدة أن تثبـت أن معركتها معقولة ومتناسبة، تاركة العبء الرهيب المتمثل في التصعيد الكبير على الخصم. بمجرد أن يتم إفساد غزوهم ثم إيقافه، ستضطر بكين أو موسـكو إلى اختيار ما إذا كانت سـتصعد الحرب بطرق تعـزز عزم الولايات المتحـدة وتجلب الآخرين إلى جانبها - أو تستقر بهزيمة حقيقية، وإن كانت محدودة.

أنتج هذا المعيار قوة تشدد على نشر أعداد كبيرة من القوات المُحسَّـنة لضرب أمثال العراق وإيران وكوريا الشمالية - وهو بالضبط نوع القوة التي تكيفت معها الصين وروسيا.

في المدى القريب، سيحتاج البنتاغون إلى جعل قواته الحالية أكثـر فتكًا، على سـبيل المثال بتزويد الطائرات والسـفن الأمريكيـة بمزيد مـن الصواريخ بعيدة المـدى المصممة لإغراق سـفن غزو العدو. على المدى الطويل، سـيحتاج الجيش إلى المضي قدمًا، باسـتخدام الـذكاء الاصطناعي وأنظمة الحكم الذاتي بطرق يمكنها صد الهجمات الشـديدة من جانب الصين التي تستغل نفس التقنيات.

لكن الجيـش الأمريكي، حتـى المزود بأفضـل التقنيات، لا يمكن أن يتوقـع النجاح ضد القوى الكبـرى ما لم يعيد التفكيـر في وضعه. كان نموذج الجيـل الأخير عبارة عن قـوة تعتمد على زيادة القوات، عند الحاجة لإخراج الخصم من الأراضي المتحالفة، سـوف تتدفق تدريجيًا وأمانًا من الولايات المتحدة إلى عدد صغير من قواعد المحاور الثابتة التي كانت محصنة بشـكل أساسي من هجوم العدو ثم شن هجوما ساحقا من هناك. جعلت التحسينات في التكنولوجيا العسكرية الآن هذه المسارات والقواعد اللوجستية عرضة لهجوم العدو في كل خطوة.

تحتـاج القوة الجديدة إلى القتال من بداية القتال على الفور لتفـادي هجوم العدو، وإلى جانب قـوات المتابعة القادمة، إنكار الأمر الواقع. لإنجاح هذه الاسـتراتيجية، سـيتطلب وضع قوة أكثر فتكاً ورشـاقة وجاهزة. للوصول إلى هناك، يجب على الجيـش الأمريكي جعل قواعده ومواقع عملياته أكثر قابلية للدفاع ومرونة وكذلك أكثر تشتت جغرافيا.

ولا يمكن حصر هذه الجهود في القواعد الأمريكية. يجب أن يتحول جهاز الجيش الأمريكي بأكمله - بما في ذلك شـبكة اللوجستيات وأنظمة الاتصالات الخاصة به - من الافتراض إلى الحرمة إلى توقع تعرضه لهجوم أو اضطراب مسـتمر مع الاستمرار في أداء مهامه بفعالية. لم يعد بإمكان القوات الأمريكية الاعتماد علـى أنظمة رائعة تعمل بهامش ضئيل للفشل.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف أيضًا اتباع نهج جديد في طريقة استخدام القوات المسلحة. توفر استراتيجية الدفاع الوطني نموذجًا فعالًا، يسعى إلى توجيه القوات الأمريكية والقوات المتحالفـة معها نحو حرمان الصين أو روسـيا من القدرة على الاستيلاء على الأراضي بسرعة ثم تشديد مكاسبها في الواقع. يدعو النموذج، أولاً، الوحدات الصغيرة من القوات الأمريكية إلى العمل بشـكل أوثق نحـو الخطوط الأمامية المحتملة إلى جانب الشـركاء المحليين في ما يسمى طبقة الاتصال لبناء العلاقات، وحرمان الخصوم من القدرة على التلاعب بالمعلومات، وتهيئة الظروف للمعركة المحتملة.

ثانيـاً، يجـب أن تتواجد طبقـة حادة ومرنة مـن القوات الأمريكيـة والقـوات المتحالفة معها فـي أو بالقرب من

> منـذ نهاية الحـرب الباردة، ركزت خطـة تخطيط البنتاغون للقـوة - المبادئ التوجيهيـة التي تحدد عدد القوات وأنواعها التـي تحتاجها - على القدرة على خوض حربين متزامنتين ضد ما يسمى بالدول المارقة.

الحلفاء أو الشـركاء المعرضين للخطر لتأخير أو تقويض أو رفض تقدم العدو، وبالتالي إحباط الأمر الواقع. ستكون مهمتهم هي توفير الوقت والمساحة لتعزيزات طبقة الزيادة القادمة مـن أماكن بعيدة والتي يتم تدريبها على الوصول، والتقاط معداتهم، والاندماج مع القوات الصديقة الموجودة بالفعل في الميدان، والانتقال بسرعة إلى القتال. ستتمركز القوات الرئيسية التي لا يمكن نشرها بسرعة، مثل وحدات الدفـاع الجوي والمركبات المدرعـة، بالقرب من مجالات المعركة المحتملة، بينما سـيتم تدريب عناصر القوة الأكثر مرونة - مثل المشـاة والطائرات التكتيكية - على الوصول إلى العدو وإشراكه. قبل أن تتمكن من ختم الأمر الواقع.

لكي تركز الولايات المتحدة جيشها على الاستعداد للصراع بين القـوى العظمى، فإنهـا تحتاج إلى استخدامه بشكل أقل في المهام الثانوية. علـى مـدى الجيـل الأخيـر، وخاصة منذ أحـداث ١١ سـبتمبر، ارتفع معدل العمليات العسـكرية للجيـش الأمريكي بشكل ملحوظ. لم تكن القوات الأمريكية ملتزمة بشكل مستمر في الشرق الأوسط وآسـيا الوسـطى وإفريقيا فحسب، بل إن العديد من الوحدات التي لا تشـارك مباشـرة في تلك الحروب كانت تشارك باسـتمرار في عمليات مثـل الرحلات البحريـة والتمارين التي تهدف إلـى ردع الأعداء و أوكد الحلفاء. هذه العوامل أدت إلى تآكل اسـتعداد القوة لصراع دائم. هذا يجب أن يتغير. ستستند حسابات بكين أو موسكو حـول مهاجمة أو إثارة الأزمات على حلفاء واشـنطن إلى تقييـم لكيفية اندلاع الحرب - وخاصـة ما إذا كانت نظرية النصر سـتنتهي - وليس على مجرد وجود سفن أمريكية. علاوة على ذلك، فإن طمأنة الحلفاء ليس غاية في حد ذاته - ردع الهجوم هو الهدف الصحيح. يجب ضمان الحلفاء بما يكفي لمنع الانهزامية أو الانحناء، لكن الكثير من الطمأنينة يشـجع الركوب الحـر، الذي لم تعد واشـنطن قادرة على تجاهله.

يجـب أن تركز التدريبات مـع الحلفـاء الأوروبيين على شـحذ قدرتهم على الدفاع عن الناتو أكثر من التركيز على الرمزية السياسية.

الجزء الأخير من استراتيجية الدفاع الأمريكية التي تحتاج إلـى تغيير هو العلاقة مع الحلفاء والشـركاء. على عكس فتـرة ما بعـد الحرب البـاردة، تحتاج الولايـات المتحدة إلى حلفائها للمسـاعدة في تخفيف الغزوات الروسـية أو الصينية، لكنها تسـتجيب أيضًا للأزمات وتدير التهديدات الثانويـة في جميع أنحاء العالم. القوات الأمريكية ليسـت ببسـاطة كبيرة بما يكفي للقيام بكل ذلك بنفسـها - ونظراً لضرورة تركيز البنتاجون على التنافس مع بكين وموسكو، يجب أن يكون تركيز الجيش الأمريكي في المسـتقبل على

> نتيجـة لذلك، فإن الكثير من الجيش الأمريكي ليـس جاهزًا كما ينبغي أن يكون لمحاربة روسيا على دول البلطيق أو الصين على تايوان. لتصحيح هذه المشكلة، يجب على طياري القوات الجوية والبحرية قضاء المزيد من الوقت في التدريبات الراقية ومـدارس التدريب وقضاء وقت أقل في الدوريات الجوية في الشـرق الأوسـط، وينبغي على وحدات الجيش ممارسة القتال مع الروس وقضاء وقت أقل في عمليات مكافحة التمرد.

الجودة بدلاً من الحجم.

ينبغـي على واشـنطن تشـجيع الحلفـاء المختلفين على التركيـز علـى الأدوار المختلفة، اعتمـادًا على وضعهم العسـكري ومسـتوى تنميتهم. ينبغي علـى حلفاء الخط الأمامي والشـركاء مثـل اليابان وبولنـدا وتايوان ودول البلطيق التركيز علـى قدرتهم على كبح الهجمات الصينية أو الروسـية على أراضيهم وتقييد قدرة بكين أو موسـكو على المناورة من خـلال المجال الجوي والمجاري المائية المجاورة عن طريق بناء منطقتهم قدرات.

يجـب أن يعمل الحلفاء الأقدمون بعيداً عن سـاحات القتال المحتملة، مثل أستراليا وألمانيا، على المساهمة، من خلال

قواتهم وقواعدهم، في هزيمة العدوان الصيني أو الروسي ضد الحلفاء القريبين. يجب أن يخصص شركاء مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ممن لهم اهتمامات راسخة في أماكن مثل شمال إفريقيا المزيد من القوات للتعامل مع التهديدات الثانوية هناك.

الوضوح في الأولوية يعني الخيارات الصعبة ولكنه لا يعني تجاهل التهديدات الأخرى لمصالح أمريكا، بما في ذلك الإرهابيون وكوريا الشمالية وإيران. ومع ذلك، فهذا يعني تغيير حجم النهج الأمريكي تجاه هذه التهديدات. لا تستطيع الولايات المتحدة تغيير المجتمعات الشرق أوسطية المتمردة أو متابعة رؤية القضاء على الإرهاب - لكنها لا تحتاج إلى ذلك. إنها بحاجة إلى الدفاع عن نفسها من هجوم كوريا الشمالية النووي ومساعدة كوريا الجنوبية في الدفاع عن نفسها من غزو بيونغ يانغ. لكنها لا تحتاج إلى أن تكون قادرة على غزو واحتلال الشمال. يتعين على الولايات المتحدة أن تتابع بلا هوادة الإرهابيين الذين يمكن أن يهددوها بشكل مباشر وحلفاؤها، لكنها لا تحتاج إلى ضرب كل متطرف بذوق عنف أو إعادة تشكيل المجتمعات التي يعيشون فيها. علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى طائرات من طراز F-٢٢ لمهاجمة الملاذات الإرهابية أو فرق قتالية كاملة من الكتيبة لتقديم المشورة للجيوش في الشرق الأوسط ؛ سوق طائرات بدون طيار أرخص ووحدات المشورة والمساعدة مخصصة القيام به.

المصدر:

-ELBRIDGE COLBY, HOW TO WIN AMERICA'S NEXT WAR: The United States faces great-power enemies. It needs a military focused on fighting them, the spring 2019 issue of foreign policy, MAY 5, 2019.

مسارات الديمقراطية: كيف تلاشت أجندة الحرية

بقلم: لاري دياموند
ترجمة: رؤى خليل سعيد

على مدار ثلاثة عقود تبدأ في منتصف سبعينيات القرن العشرين، شهد العالم توسعًا ملحوظًا في الديمقراطية - ما يسمى بالموجة الثالثة - مع سقوط أنظمة استبدادية أو إصلاحها في جميع أنحاء العالم. بحلول عام ١٩٩٣، أصبحت غالبية الدول التي يزيد عدد سكانها عن مليون دولة ديمقراطية. مستويات الحرية، كما فريدوم هاوس، ترتفع بشكل مطرد أيضا. في معظم السنوات بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٥، حصلت العديد من الدول على الحرية أكثر من خسارتها. لكن في حوالي عام ٢٠٠٦، توقف زخم الديمقراطية إلى الأمام. في كل عام منذ عام ٢٠٠٧، شهدت العديد من البلدان انخفاضًا في حريتهم أكثر مما شهدت زيادة، مما عكس اتجاه ما بعد الحرب الباردة. تعرض حكم القانون للضرب المبرح والمستمر، خاصة في إفريقيا ودول ما بعد الشيوعية ؛ كما أن الحريات المدنية والحقوق الانتخابية آخذة في الانخفاض.

إضافة إلى المشكلة، انتهت الديمقراطيات في البلدان الكبيرة والأهمية الاستراتيجية. على سبيل المثال، استخدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة الممنوحة له من خلال الانتخابات لتدمير الديمقراطية في روسيا. في الآونة الأخيرة، سلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان طريقًا مشابهًا. المسؤولون التنفيذيون المنتخبون هم العاملون الرئيسيون في التدمير الديمقراطي في بعض البلدان ؛ في حالات أخرى. سيطر الجنرالات على الحكومة في مصر في عام ٢٠١٣ وتايلاند في عام ٢٠١٤، وما زالوا يمارسون سلطتهم الفعلية في ميانمار وباكستان. كان الاتجاه السائد في جميع أنحاء إفريقيا هو الاستبداديين المنتخبين، مثل الرئيس أوهيرو كينياتا رئيس كينيا ورئيس تنزانيا جون ماجوفيلي، من أجل التلاعب بالانتخابات وتخريب المؤسسات المستقلة ومضايقة النقاد والخصوم السياسيين لضمان استمرار قبضتهم على السلطة. وما زال الأمر الأكثر أهمية هو موجة الشعوبية غير الليبرالية التي تجتاح البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وغالبًا ما تستجيب للقلق بشأن الهجرة والتنوع الثقافي المتزايد. كان نذير هذا الاتجاه هو رئيس الوزراء فيكتور أوربان، الذي ترأس أول وفاة لديمقراطية في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. توجد اتجاهات مماثلة في البرازيل والفلبين وبولندا. لقد اكتسبت الأحزاب غير الليبرالية التي تعتري الأجانب كره سياسي في ديمقراطيات ليبرالية أوروبية مقدسة مثل الدنمارك وألمانيا وهولندا والسويد. قدم أحد هذه الأحزاب محاولة جدية لرئاسة فرنسا ؛ وأسر آخر حصة من القوة الوطنية في إيطاليا. في الولايات المتحدة، يحتل الشعبوي الليبرالي الآن البيت الأبيض.

منذ ربع قرن من الزمان، بدا انتشار الديمقراطية مضمونًا، وكان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو تسريع تقدمها - الذي أطلق عليه «التوسيع الديمقراطي» في التسعينيات و «تعزيز الديمقراطية» في العقد الأول من هذا القرن. ماذا حصل؟ باختصار، فقدت الديمقراطية مؤيديها

الرئيسيين. تسببت التدخلات الأمريكية الكارثية في الشرق الأوسط في توتر الأمريكيين بشأن فكرة تعزيز الديمقراطية، وشجعهم مزيج من المخاوف بشأن التدهور الديمقراطي في بلدهم والمشكلات الاقتصادية على التحول إلى الداخل. اليوم، أصبحت الولايات المتحدة في خضم تراجع أوسع نطاقًا عن القيادة العالمية، وهو التنازل عن الفضاء للسلطات الاستبدادية مثل الصين، التي ترتفع إلى مكانة القوة العظمى، وروسيا، التي تعيد إحياء قوتها العسكرية وطموحاتها الجيوسياسية.

في النهاية، لن يتم عكس تراجع الديمقراطية إلا إذا أخذت الولايات المتحدة مرة أخرى عباءة الترويج للديمقراطية. للقيام بذلك، سيتعين عليها التنافس بقوة أكبر مع الصين وروسيا لنشر الأفكار والقيم الديمقراطية والتصدي للأفكار الاستبدادية. ولكن قبل أن يحدث ذلك، عليها إصلاح ديمقراطيتها المكسورة.

كان التراجع المؤقت في وتيرة التحول الديمقراطي العالمية أمراً لا مفر منه. خلال الجزء الأخير من الموجة الثالثة، انتشرت الديمقراطية في العديد من البلدان في إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية التي كانت تفتقر إلى الظروف المواتية الكلاسيكية للحرية: الاقتصاد المتقدم، ومستويات التعليم العالية، والطبقة المتوسطة الكبيرة، ورجال الأعمال في القطاع الخاص، حي إقليمي حميد، وتجربة سابقة مع الديمقراطية. لكن الركود الديمقراطي كان أعمق وأطول من الانحناء البسيط في المنحنى. هناك شيء مختلف جوهريًا عن العالم اليوم.

كانت حرب العراق نقطة التحول الأولى. أصبحت «أجندة الحرية» لإدارة بوش هي الطريقة الوحيدة لتبرير الحرب بأثر رجعي. أيا كان الدعم للتدخل الذي كان قائما بين الرأي العام الأمريكي، فقد تلاشى حيث انحدر العراق إلى العنف والفوضى.

عززت سلسلة من الصدمات البارزة الأخرى قلق الرأي العام الأمريكي. في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، تعهد الرئيس جورج دبليو بوش بالوقوف وراء الأشخاص الذين دافعوا عن الحرية أجوف. في مصر، على سبيل المثال، لم تفعل الإدارة شيئًا كما كثف حليفها الرئيس حسني مبارك القمع السياسي أثناء وبعد انتخابات ٢٠٠٥ المتنازع عليها. في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، أجرت السلطة الفلسطينية انتخابات ديمقراطية، جزئياً استجابة لضغوط الولايات المتحدة، والتي أسفرت عن انتصار غير متوقع لحركة المقاومة الإسلامية (حماس). ثم، خلال فترة رئاسة باراك أوباما، جاء ما يسمى بالربيع العربي وذهب، تاركًا وراءه ديمقراطية واحدة فقط، في تونس، وعدد كبير من الانتكاسات، والقمع، وانفجار الدولة في بقية الشرق الأوسط.

نتيجة لهذه الأخطاء والانتكاسات، فقد الأمريكيون حماسهم لترويج الديمقراطية. في سبتمبر ٢٠٠١، وافق ٢٩ بالمائة من الأمريكيين الذين شملهم الاستطلاع على أن تعزيز الديمقراطية يجب أن يكون أولوية قصوى في السياسة الخارجية، وفقًا لاستطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث.والأهم من ذلك، أعرب الأمريكيون عن قلقهم إزاء الحالة المؤسفة لديمقراطيتهم، والتي وافق ثلثاها على أن «تصبح أضعف». وقد نقل المستطلعون عن قلقهم بشأن المشكلات في مجتمعهم - مع وجود أموال كبيرة في السياسة والعنصرية والمشكلة على رأس القائمة. في الواقع، قال نصف من شملهم الاستطلاع أنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة كانت في «خطر حقيقي من أن تصبح دولة غير ديمقراطية، السلطوية».

تفاقم التشاؤم حول حالة الديمقراطية الأمريكية بسبب الضيق الاقتصادي. لقد اهتز الأمريكيون بسبب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، والتي أغرقت العالم تقريباً في كساد. عدم المساواة الاقتصادية، أسوأ بالفعل في الولايات المتحدة منه في الديمقراطيات المتقدمة الأخرى، آخذ في الارتفاع. وقد حقق الحلم الأمريكي نجاحًا كبيرًا: نصف الأطفال المولودين في الثمانينيات فقط يكسبون أكثر مما

> انخفض هذا الرقم إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٣ و ١٧ في المائة في عام ٢٠١٨. طبقًا لاستطلاع أجرته مؤسسة فريدوم هاوس ومعهد جورج دبليو بوش ومركز بن بايدن في ٢٠١٨، ما زال سبعة من كل عشرة أمريكيين يفضلون الجهود الأمريكية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان لكن معظم الأميركيين عبروا أيضًا عن قلقهم من التدخلات الأجنبية التي قد تستنزف الموارد الأمريكية، كما فعل في فيتنام والعراق.

فعل آباؤهم في سنهم، بينما كان عمر المولودين في عام ١٩٤٠ حوالي ٣٠ عامًا، فإن ٩٢ بالمائة منهم حصلوا على أكثر مما فعل آباؤهم في سنهم. لقد فقد الأمريكيون ثقتهم في مستقبلهم، ومستقبل بلادهم، وقدرة قادتهم السياسيين على فعل أي شيء حيال ذلك.

يسود شعور بأن الولايات المتحدة في حالة تراجع، وليس فقط بين الأمريكيين. اتخذ مكانة الولايات المتحدة العالمية موقفًا لافتًا بعد تنصيب الرئيس دونالد ترامب. من بين ٣٧ دولة شملها الاستطلاع عام ٢٠١٧، هبط متوسط النسبة المئوية لأولئك الذين يعبرون عن وجهات نظر إيجابية تجاه الولايات المتحدة إلى ٤٩ في المائة، من ٦٤ في المائة في نهاية رئاسة أوباما. سيكون من الصعب على الولايات المتحدة الترويج للديمقراطية في الخارج بينما تفقد دول أخرى - ومواطنوها - ثقتهم في النموذج الأمريكي. إن انسحاب الولايات المتحدة من القيادة العالمية يغذي هذا الشك في دوامة هبوطية ذاتية التعزيز.

لم يكن الترويج للديمقراطية عملاً سهلاً على الإطلاق. كافح الرؤساء الأمريكيون من جون ف. كينيدي إلى رونالد ريغان إلى أوباما لإيجاد التوازن الصحيح بين الأهداف السامية المتمثلة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والضروريات الأصعب في فن الحكم العالمي. اختاروا جميعًا، في بعض الأحيان، ليس فقط إقامة علاقات براغماتية بل حارة مع الأوتوقراطيين من أجل تأمين الأسواق وحماية الحلفاء ومكافحة الإرهاب والسيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل. في كثير من الأحيان، دعم الرؤساء قوى الحرية بشكل انتهازي.

نظرًا للتركيز الخطابي والرمزي للبيت الأبيض على الحرية والديمقراطية، فقد تضاءل على مدار العقود الأربعة الماضية، والمنظمات غير الربحية والهيئات الحكومية، مثل الصندوق الوطني للديمقراطية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب الديمقراطية التابع لوزارة الخارجية، لقد تولت حقوق الإنسان والعمل، العمل التفصيلي للمساعدة في الديمقراطية. خصصت الولايات المتحدة حوالي بليوني دولار في السنة على مدار العقد الماضي لبرامج الترويج للديمقراطية في الخارج - الكثير من المال، لكن أقل من عُشر واحد في المائة من إجمالي الميزانية الفيدرالية.

على الرغم من أن الحكومة الأمريكية يجب أن تنفق أكثر على هذه الجهود، إلا أن المشكلة الأساسية ليست مسألة الموارد. بدلاً من ذلك، فإن الفصل بين جهود الولايات المتحدة المثيرة للإعجاب لمساعدة الديمقراطية، من ناحية، وبياناتها الدبلوماسية، وزيارات الدولة، وتدفقات المساعدات التي غالباً ما تبعث برسالة معاكسة، من ناحية أخرى.إن تجاهل ترامب للقواعد الديمقراطية يساهم في إحساس متزايد وخطير للترخيص بين الطغاة في جميع أنحاء العالم. النظر في قضية الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني. في أوائل أكتوبر ٢٠١٧، تلقيت رسالة إلكترونية محزنة من نيكولاس أوبيو، أحد كبار محامي حقوق الإنسان في أوغندا. في أواخر سبتمبر من ذلك العام، دخل الجنود إلى البرلمان وضربوا أعضاءً يقاومون تعديلًا دستوريًا لا يحظى بشعبية من شأنه أن يسمح لموسيفيني، الذي ظل في السلطة منذ ٣٠ عامًا، بالحكم مدى الحياة. «يبدو لي أن المنطقة برمتها تعاني من ركود ديمقراطي حاد، ويعزى ذلك جزئياً إلى الصمت الشديد من حلفائها الغربيين»، كتب أوبيو. في الماضي، كانت الدولة مترددة قليلاً في أن تكون هذا [وحشيًا] وعنيفًا وكان لديها قدر من الخزي. لقد ذهب كل شيء «.

فإن المنافسة بين الحكومات الديمقراطية والحكومات الاستبدادية ليست متناظرة. تسعى الصين وروسيا إلى اختراق مؤسسات البلدان المعرضة للخطر وتقديم التنازلات بينها، ليس من خلال الاستخدام الشرعي «للقوة الناعمة» (أساليب شفافة لإقناع الجهات الفاعلة في الخارج واجتذابها وإلهامها) ولكن من خلال «القوة الحادة»، وهو مصطلح قدمه كريستوفر ووكر وجيسيكا لودفيج من الصندوق الوطني للديمقراطية. تتضمن القوة الحادة استخدام حرب المعلومات والاختراق السياسي للحد من حرية التعبير وتشويه البيئة السياسية وتآكل سلامة المؤسسات المدنية والسياسية في المجتمعات الديمقراطية. على حد تعبير مالكولم تيرنبول، رئيس وزراء أستراليا السابق، فإن الأمر «سري أو قسري أو فاسد». في أستراليا ونيوزيلندا، الديمقراطيات الغربية الأكثر تأثراً بهذه التكتيكات، لا تكاد توجد لغة صينية مصدر إعلامي مستقل عن بكين، ويحصل موظفو المكاتب السابقون على منافع مربحة من خلال تعزيز المصالح الصينية. حققت

> **بعد مرور عام بالكاد على تعهده في خطابه الافتتاحي الثاني «بإنهاء الطغيان»، رحب جورج دبليو بوش برئيس أذربيجان الفاسد المستبد إلهام علييف، ولم ينطق بكلمة استنكار علني حول طبيعة حكمه. في زيارة إلى إثيوبيا في عام ٢٠١٥، وصف أوباما حكومته بأنها «منتخبة ديمقراطيا»، على الرغم من أن الائتلاف الحاكم قد أجرى انتخابات مزيفة في وقت سابق من نفس العام.**

أستراليا بعض النجاح في صد التشريعات. لكن جهود الصين لاختراق الإعلام والمنظمات المدنية والسياسة تواجه مقاومة أقل في ديمقراطيات الأسواق الناشئة الأكثر ضعفا، مثل الأرجنتين وغانا وبيرو وجنوب إفريقيا. تمتد جهود نفوذ الصين الآن لتشمل كندا والولايات المتحدة، مما يهدد استقلالية وتعددية وسائل الإعلام والجمعيات المجتمعية باللغة الصينية هناك، فضلاً عن حرية التعبير والبحث في مؤسسات الفكر والجامعات الكندية والأمريكية.

إعادة تشغيل تعزيز الديمقراطية:

لا يوجد حل تقني لما يعنيه تعزيز الديمقراطية. المشكلة كبيرة وعميقة وكانت طويلة في طور التكوين. لذلك يجب أن يكون الرد. بادئ ذي بدء، يجب أن يدرك القادة الأمريكيون أنهم مرة أخرى في مسابقة عالمية من القيم والأفكار. كل من الحزب الشيوعي الصيني والكرملين يقاتلون بسخرية وبقوة. التكتيك المركزي للكرملين هو تدمير الفرضية القائلة بأنه يمكن أن يكون هناك حقيقة موضوعية، ناهيك عن القيم العالمية. إذا لم تكن هناك حقيقة موضوعية، ولا قيمة أخلاقية أعمق من القوة نفسها، فإن أكبر كذاب يفوز - وهذا بالتأكيد هو بوتين. تلعب قيادة الصين لعبة أطول من اختراق المجتمعات الديمقراطية وتقويضها ببطء من الداخل. لديها تحت تصرفها مجموعة واسعة من الأساليب وقاعدة أكثر فخامة للموارد من روسيا - ليس أقلها بيروقراطية واسعة ومترابطة من الحزب والدولة والجهات الفاعلة غير الرسمية رسميًا.

إن مواجهة هذه الحملات الاستبدادية الخبيثة المتمثلة في التضليل والاختراق المجتمعي والحرب الأيديولوجية ستكون ضرورية للدفاع عن الديمقراطية. يجب على الحكومات الديمقراطية أن تبدأ بتثقيف مواطنيها، وكذلك وسائل الإعلام والجامعات ومراكز الفكر والشركات والحكومات المحلية ومجتمعات الشتات، حول الخطر الذي تشكله عمليات التأثير الاستبدادي هذه والحاجة إلى «اليقظة البناءة». تقرير «التأثير الصيني والمصالح الأمريكية»، تقرير صادر عام ٢٠١٨ من قبل مجموعة من خبراء الصين بدعوة من معهد هوفر وجمعية آسيا، والتي شاركت في تحريرها مع أورفيل شيل. يجب أن يكون الرد بناءً لأنه يجب أن يتجنب الإفراط في رد الفعل أو الإثنية المركزية وأن يسعى إلى طرح قيم ديمقراطية قدر الإمكان. ولكن يجب أن تكون متيقظة في إدراكها وتمحيصها لجهود الصين وروسيا البعيدة المدى لإظهار تأثيرهما. وبالتالي، يجب على المجتمعات الديمقراطية الإصرار على الشفافية الصارمة في جميع التبادلات المؤسسية، والمنح، والعقود، وغيرها من التفاعلات مع الصين وروسيا. يجب على الديمقراطيات، والمؤسسات الديمقراطية مثل الجامعات ومراكز الفكر، التنسيق بشكل أوثق مع بعضها البعض لتبادل المعلومات والحماية من تكتيكات الفجوة والحكم.

علاوة على ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تعود إلى أن تكون حاضرة ومعرفة في البلدان التي تقع على الخطوط الأمامية لمعارك الدول الاستبدادية وهذا يعني تكثيف دراماتيكي لبرامج مثل منح فولبرايت (التي اقترحتها إدارة ترامب مرارًا وتكرارًا) ؛ زمالات بورين، التي تدعم الطلاب الأمريكيين الذين يدرسون اللغات الحرجة في الخارج ؛ وبرامج وزارة الخارجية الأخرى التي ترسل الأميركيين للعيش والعمل والمحاضرة والأداء والدراسة في الخارج. يجب أن تعود أيضًا إلى الترحيب بأشخاص من تلك البلدان إلى الولايات المتحدة - على سبيل المثال، من خلال جلب العديد من الصحفيين والمتخصصين في السياسة وقادة المجتمع المدني والممثلين المنتخبين والمسؤولين الحكوميين إلى الولايات المتحدة من أجل الشراكات وبرامج التدريب. هذه بالضبط هي اللحظة الخاطئة للولايات المتحدة لتتحول إلى

> ويجب أن تطالب الديمقراطيات بمزيد من المعاملة بالمثل في علاقاتها مع هذه البلدان: على سبيل المثال، لا يمكنها السماح للصحفيين المستقلين المفترضين ووسائل الإعلام الإذاعية من هؤلاء المشاغبين الاستبداديين بالوصول غير المحدود إلى بلدانهم بينما يتعرض صحفيوهم لقيود صارمة أو ممنوعة من التأشيرات وشبكات الأخبار الكبلية الخاصة بهم مغلق تماما من أسواق البث في الصين وروسيا.

الداخل وتغلــق أبوابها أمام الأجانب، مدعيا أنها بحاجة إلى التركيز على مشاكلها.

لمواجهــة آلات الدعايــة العالميــة الصينية والروســية، ســتحتاج الولايات المتحدة إلى إعادة تشغيل وتوسيع جهود الدبلوماســية العامة بشــكل كبير. تســعى الصين ببراعة للسيطرة على الرواية العالمية عن نفسها، ونواياها، ونموذج الحكم. تعمل روســيا على نشــر خطها الخــاص - الترويج لروســيا وبوتين كمدافعين عن القيم المسيحية التقليدية في عصر من حقــوق المثليين والحركات النســائية والتعددية الثقافية - إلى جانب الاحتقــار العام للديمقراطية والأكاذيب الصارخة حول الولايــات المتحدة. يجب على واشــنطن أن تتراجع عن الحملات الإعلاميــة التــي تعكس قيمهــا ولكنها مصممة وفقًا للســياقات المحلية ويمكن أن تصل إلى الناس بســرعة. في الوقت نفسه، يجب أن يشــن كفاحًا أطول لنشر قيم وأفكار ومعرفة وتجارب الأشــخاص الذين يعيشون في مجتمعات حرة. سوف تحتاج إلى استخدام طرق مبتكرة لتجاوز جدران الحماية على الإنترنت والتســلل إلــى الإعــدادات الاســتبدادية — على ســبيل المثال، توزيع النصوص ومقاطع الفيديو التي تعزز الديمقراطية باللغات المحلية على محركات أقراص الإبهام. يجب أن تنشــئ أيضًا أدوات جديدة لمساعدة الأشخاص في الأنظمة الاســتبدادية بأمان وبشكل سري على التحايل على الرقابة والسيطرة على الإنترنت.

كانــت لدى الولايات المتحدة ذات مرة أداة جيدة لشــن هذه المعركة من المعلومات والأفكار: وكالة المعلومات الأمريكية. فــي عام ١٩٩٩، تم إغلاقها في صفقــة بين إدارة كلينتون والسناتور جيسي هيلمز من ولاية كارولينا الشمالية، وهو جمهوري محافظ ســعى إلى تقليص المشــاركة الأمريكية فــي الخارج. لتجنــب التخفيضات فــي الميزانيات الأخرى للمشــاركة العالمية للولايات المتحدة، وافقت إدارة كلينتون على مضض علــى إغلاق وكالة الاســتخبارات الأمريكية. تم نقــل ميزانيتها وعملياتها - لم تكــن فعالة على الإطلاق - إلــى وزارة الخارجية، وأصيبت أداة بالغة الأهمية بتعزيز الديمقراطية بأضرار جسيمة. في عام ٢٠١٦، أنشأت إدارة أوباما مركز المشاركة العالمية، وهي مجموعة داخل وزارة الخارجية مكلفة بمكافحة الدعايــة والتضليل الأجنبي. لكن ريكس تيلرســون، وزير خارجية ترامب التعيس، فشل في إنفاق الموارد المخصصة ؛ تكتســب المبادرة الآن زخماً في عهد وزير خارجية جديد، مايك بومبو، الذي يفهم أهميتها. ما تحتاجه الولايات المتحدة الآن ليس مجرد برنامج واحد، بل وكالة إعلامية يعمل بها فيلق دائم، ذكي، مبتكر تقنيًا من محترفي المعلومات - أو، على حد تعبير جيمس كلابر، المدير الســابق للمخابرات القومية، «USIA on الستيرويدات.

« إن الغرض من إعادة إحياء الولايات المتحدة الأمريكية لا يتمثل في قيام الصين وروســيا بمفردها في لعبة التضليل. بدلاً من ذلك، ســتلاحظ - إلى جانب الوكالة الأمريكية للإعلام العالمي، التي تشرف على البث الأجنبي الأمريكي المستقل مثل صوت أمريكا وراديــو أوروبا الحرة / راديو ليبرتي - مقولة الصحفي الشــهير إدوارد مــورو، الذي كان مدير USIA في عهد الرئيس جون كينيدي: «الحقيقة هي أفضل دعاية والأكاذيب هي الأسوأ ».

والحقيقــة هي أن الناس يفضلون العيــش بحرية. الطريقة الأكثــر فعالية لمواجهــة الدعاية الصينية والروســية هي الإبــلاغ عن الحقيقة حول كيفية حكم البلدين العملاقين حقًا. يجب عندئذٍ نقل هذه الحقائق والتحليلات على نطاق واســع ومبتكرة، داخل الصين وروســيا وغيرهــا من المجتمعات المغلقة، وكذلك داخل مجتمعــات أكثر انفتاحًا لم تعد تتلقى، بصفتها أهدافًا لجهود الدعاية الصينية والروســية، صورة كاملة وحقيقية عن طبيعة تلك الأنظمة.

يمكن للشفافية أن تلعب دوراً في الكفاح من أجل الديمقراطية. إن الضعف الناعم لجميع الأنظمة الاســتبدادية الخبيثة، بما في ذلك الصين وروســيا، هو فســادها العميق وغير القابل للشــفاء. لا يمكن لأي دولة أن تتحكم حقًا في الفســاد دون فرض حكم القانون. لكن هذا لن يكون متصوراً لكلا البلدين - لأنه في الصين، يعني ذلك إخضاع الحزب لسلطة قضائية مســتقلة، ولأن النظــام في روســيا هو عصابــة للجريمة

المنظمة تتنكر كدولة. ومع ذلك، تتمتع الديمقراطيات الرائدة ببعض النفوذ، لأن الكثير من الثروة الشخصية المذهلة الناتجة عن الفساد تصب في البنوك، وهياكل الشركات، وأسواق العقارات في الولايات المتحدة وأوروبا من خلال الثغرات القانونية التي لا تفيد سوى قلة محظوظة. هذه الثغرات تسمح للطغاة وأعوانهم بتكديس وغسل الأموال القذرة داخل وعبر شركات شل المجهولة والمشتريات العقارية المجهولة. يمكن للولايات المتحدة، من جانبها، تشريع وضع حد لهذه الممارسات من خلال مطالبة جميع شركات التسجيلات والصناديق وجميع عمليات الشراء العقاري في الولايات المتحدة بالإبلاغ عن المالكين المستفيدين الحقيقيين المعنيين. كما يمكن أن تمنع مسؤولي الولايات المتحدة السابقين وأعضاء الكونجرس من ممارسة الضغط من أجل الحكومات الأجنبية وتعزيز السلطة القانونية وموارد وكالات مثل شبكة تنفيذ الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة للكشف عن غسل الأموال ومقاضاته.

أخيرًا، إذا كانت الولايات المتحدة ستربح المعركة العالمية من أجل الديمقراطية، فعليها أن تبدأ من الداخل. يجب أن يأتي الناس حول العالم مرة أخرى لرؤية الولايات المتحدة كديمقراطية تستحق المحاكاة. لن يحدث هذا إذا ظل الكونجرس في حالة من الجمود، وإذا كان المجتمع الأمريكي منقسمًا إلى معسكرات سياسية متصارعة، وإذا استمرت الحملات الانتخابية في الغرق في «الأموال المظلمة»، إذا كان الحزبان ينتخنان الدوائر الانتخابية بقسوة إلى أقصى فائدة حزبية، وإذا جاء حزب سياسي واحد أن تكون مرتبطة بالجهود الدؤوبة لقمع تصويت الأقليات العرقية والإثنية.

الآن، أكثر من أي وقت مضى، يرتبط مصير الديمقراطية الأمريكية بالكفاح العالمي من أجل الحرية. وتعتمد نتائج هذا الكفاح على تجديد الأميركيين لجودة ديمقراطيتهم وإيمانهم بجدارة ووعدهم.

> اليوم، حيث تواجه الولايات المتحدة منافسًا استبداديًا واحدًا حازمًا بل منافسين، يستحق محامي كينان تذكره. تقف الولايات المتحدة على حافة الهاوية، في وقت ستختبر فيه الحرية والديمقراطية. إنها تظل ضمن شبكة العالم الواسعة من التحالفات والمنظمات، الديمقراطية التي لا غنى عنها.

المصدر:

- Larry Diamond, Democracy Demotion: How the Freedom Agenda Fell Apart, foreign affairs, July/August 2019.

هل ستصبح تركيا والصين صديقتيان؟

بقلم : سونر چاغاپتاي
ترجمة : هبة علي حسين

فـــي حزيران/يونيو المنصرم، أفـــادت بعض التقارير بأن البنك المركزي الصيني حوّل مليـــار دولار إلى تركيا كجزء من اتفاقية لتبادل العملات يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٢. وفي حين يشـــكّل هذا التدفق النقدي أكبر تحويل للأمـــوال وفّرته بكين إلى أنقرة، إلّا أن أقصى ما يمكن أن يسفر عنه هو إقراض مبلغ بسيط قصير الأجل لاحتياطيات النقد الأجنبي المتناقصة في تركيا. ولكي ترعى الصين بالكامل اقتصاد تركيا المتعثر، سيتعين على الحكومتيْن التغلب على الخلافات السياسية التاريخية الرئيسية بينهما، لا سيّما فيما يتعلق بالأويغوريين الأتراك في منطقة شينجيانغ المضطربة في الصين.

العلاقات الاقتصادية تحت اردوغان

نظراً لقلة المـــوارد الطبيعية الخاصة بتركيـــا، تعتمد البلاد على عمليات ضخ رأس المال الأجنبي والعلاقات القوية مع الأسواق الدولية لتحقيق النمو. وكان النجاح الانتخابي الذي حققه الرئيس رجب طيب أردوغان منذ عام ٢٠٠٣ مدفوعاً إلى حد كبير بالمبالغ القياســـية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي اجتذبته البلاد خلال فترة ولايته، ومعظمه من أوروبا. وقد أدى النمو الاقتصـــادي الناتج عن ذلك إلى تعزيز قاعدة ناخبيه - فالكثيـــر من معجبيه المتعصبين ينجذبون إليه لأنه ساعد على انتشالهم من الفقر.

ومع ذلك، تقلص الاقتصاد التركي في الآونة الأخيرة وســـط التقلبات الماليـــة وعدم اليقين السياســـي وارتفاع معدلات البطالة (١٥ في المائة حالياً) والتضخم المتفشـــي (١٧ في المائـــة). لذلك يحتـــاج أردوغان إلى المزيد من الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر لتمويل النمو الذي يعتمد عليه من الناحية السياسية.

وبالنظـــر إلى حجم الاقتصاد التركي - أقل بقليل من تريليون دولار - فـــإن صندوق النقد الدولـــي الذي مقره في الولايات المتحدة، هو وحده الذي سيكون لديه الأموال اللازمة لإنقاذه في حال حدوث انهيار مالي، وهذا ما يدركه أردوغان جيداً. بالإضافة إلى ذلـــك يدرك الرئيس التركي أيضاً أن روســـيا لا تســـتطيع الاضطلاع بهذا الدور بمفردهـــا. ومن الناحية النظرية، تســـتطيع الصين القيام بذلك، ولكن الأمر سيتطلب قيام كلا البلدين بتجاوز خلافاتهما بشأن قضية الأويغور.

وفي حزيران/يونيو ٢٠١٨، أرسل أردوغان وزير خارجيته ميفلوت جاويش أوغلو لطلب المساعدة الاقتصادية من بكين وســـط حاجة ماسة إليها - فقد كانت الليرة في طور الانهيار ولاحت في الأفق أزمة مالية أوســـع نطاقاً، وكانت العلاقات مع واشنطن في أزمة بســـبب قضية القس أندرو برونسون والعقوبـــات الأمريكية ذات الصلة. ومـــع ذلك، عاد جاويش أوغلـــو إلى بـــلاده دون وعد من الصينييـــن بإنقاذ [الوضع الاقتصادي لتركيا].

وقد بدت هذه النتيجة مفاجِئة بالنظر إلى أن بكين كانت تتودد إلى تركيا من خلال «مبادرة الحزام والطريق» المُغرية، التي تهدف إلى تطوير طرق تجارية واسعة النطاق إلى أوروبا وغيرها من المناطق. وفي حالة أنقرة، كان ذلك يعني تقديم قروض ميسّرة لبناء خطوط مترو جديدة وبنية تحتية أخرى. وتقع هذه الاستثمارات في صلب سياسة الصين تجاه تركيا، فقد أعربت أنقرة مراراً وتكراراً عن رغبتها في الاستفادة من «مبادرة الحزام والطريق». ووضعت جميع الوزارات التركية تقريباً خططاً لتعزيز العلاقات مع الصين، وتم دمج «مبادرة الحزام والطريق» في أوراق السياسة الخاصة بالبيروقراطية التركية.

النظر في دور الأويغور

على الرغم من هذا الزخم، لا تزال بكين تشعر بقلق عميق حيال علاقات أنقرة التاريخية الوثيقة مع مجتمع الأويغور الأتراك في شينجيانغ. وهذه الأخيرة، التي كانت تُعرف سابقاً باسم تركستان الشرقية، كانت جزءاً رمزياً وأحياناً دولة تابعة لأسرة تشينغ الصينية في القرن التاسع عشر. ويعود تدخّل تركيا في شؤون الأويغور إلى الحقبة التي قام فيها السلاطين العثمانيون باستخدام الإسلام لتوسيع نفوذهم.

على سبيل المثال، في عام ١٨٧٣، أرسل السلطان عبد العزيز شحنة أسلحة إلى الأويغوريين لاستخدامها ضد سلالة تشينغ مقابل الاعتراف بحكم سلطنته.

وفي ذلك الوقت، كانت سلاسلة تشينغ تحاول مرة أخرى التوغل في عمق شينجيانغ، ووضع الأسس للهيمنة الصينية التي اكتسبت طابعاً رسمياً وترسخت بشدة في القرن التالي.

وبعد اندماج المنطقة التركية بصورة عميقة في الصين في أعقاب الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩، بدأ ماو تسي تونغ حملة قمع ضد القوميين الأويغور، مما أرغم الكثيرين على الفرار بحثاً عن لجوء سياسي. ورحّبت تركيا بأقاربها العرقيين بصدر رحب، في الوقت الذي كانت فيه حليفة جديدة للولايات المتحدة وملتزمة لها في الحرب الباردة. وبذلك، عززت علاقاتها مع واشنطن وقوّضت [مكانة] بكين قبل الحرب الكورية. وطوال خمسينات وستينات القرن الماضي، أعادت أنقرة توطين آلاف الأويغوريين بدعم من الولايات المتحدة. وفي أواخر السبعينيات، وصلت موجة أخرى منهم في أعقاب إصلاحات ماو.

وفي عهد أردوغان، حافظت أنقرة على دعمها القوي للأويغور؛ ففي عام ٢٠٠٩ وصف السياسات الصينية في شينجيانغ بأنها «إبادة جماعية». وفي الآونة الأخيرة، قلل أردوغان من أهمية القضية في وسائل الإعلام التركية التي تهيمن عليها الدولة، والتي أصبحت تنقل الآن قصصاً قليلة جداً عن معاناة الأويغور. ويبدو أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى التملّق إلى بكين. ومع ذلك، لا يزال كبار نشطاء الأويغور يجتمعون بانتظام مع المسؤولين الأتراك، ويظل مجتمعهم في تركيا مركز الشتات الأويغوري العالمي. ولا تتوفر بيانات رسمية عن أعدادهم، لكن يُقدر أن عشرات آلاف الأويغوريين يعيشون في تركيا، وهم محبوبين من قبل النخبة السياسية التركية. وإدراكاً منها لهذه العلاقات العميقة، ابتعدت بكين عن توفير مئات مليارات الدولارات اللازمة لدرء انهيار الاقتصاد التركي بصورة قاطعة.

> وفي الوقت نفسه، برزت القضية كأخطر تحد سياسي للزعيم الصيني شي جين بينغ، مما دفعه للرد على الأويغور باتخاذه إجراءات صارمة ضدهم. فبالإضافة إلى إرساله مئات آلاف الأشخاص من هذه الأقلية إلى «معسكرات إعادة التعليم»، فقد بدأ أيضاً بمراقبة جماعية لمجتمعاتهم عبر أنظمة كاميرات الدائرة المغلقة والتنصت عالي التقنية لهواتفهم الذكية ومتابعتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

القليل من التجارة أو الاستثمار

هناك عقبة أخرى أمام قيام بكين بتوفير شريان حياة اقتصادي لأنقرة يتمثّل بعلاقاتهما التجارية والمالية الحالية المحدودة نسبياً. فعلى الرغم من قيام أردوغان بتنويع شركاء تركيا التجاريين، إلا أنّه لم يظهر أحد منهم، بما في ذلك الصين، كبديل قوي لأسواق البلاد التقليدية في الغرب. فصادرات تركيا إلى الصين لا تشكّل سوى جزءاً صغيراً من صادراتها إلى أوروبا وأمريكا، كما أن عجزها التجاري كبير - في عام ٢٠١٨، بلغت استيراداتها من الصين ١٩,٤ مليار دولار، بينما بلغت صادراتها إليها ٢,٧ مليار دولار فقط. وعلى الرغم من ارتفاع الحصة التجارية التركية مع الدول غير الغربية إلى حوالي ٣٠ في المائة، إلّا أن الاتحاد الأوروبي وحده ظل يمثل ٤٢ في المائة من تجارة البلاد في العام

الماضي، مقارنة بـ ٦ في المائة فقط مع الصين.
وبالمثل، بينما تَنوّع شـركاء الاسـتثمار مع تركيا في ظل [رئاسـة] أردوغان، إلّا أن الحصـة الأمريكية والأوروبية من التدفقات الداخلة للاسـتثمار الأجنبي المباشر زادت هي الأخرى أيضاً. ففي عام ٢٠٠٥، كان الاتحاد الأوروبي أكبر مسـتثمر في تركيا، حيث مثلت حصتـه ٥٨ في المائة من صافي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وبحلول عـام ٢٠١٨، ارتفعت النسـبة إلى ٦١ في المائة. وفي المقابـل، ظلت تدفقات الاستثمار الصيني أقل من ١ في المائة. وتحمل بعض التطـورات الحديثة وعداً بالنمو في المستقبل - على سبيل المثال، تمتلك شركة صينية مملوكة للدولة حصة أغلبيـة في أرصفة حاويـات كومبورت (Kumport) في إسـطنبول؛ وأفادت بعض التقارير أن شركات صينية عرضت تولّيها إدارة جسـر البوسفور «الثالث» في إسطنبول. ومع ذلك، لا يزال الحيز المالي الشامل لبكين في تركيا صغير جداً مقارنة بنظيره الغربي.

ومع ذلك، واجهت الشركات التركية مؤخراً صعوبات في الحصول على ائتمانات من مسـتثمرين أوروبييـن وأمريكيين، مما خلق فراغاً قد يقرر المسـتثمرون الصينيـون ملأه من خـلال توفيرهم مبالـغ إئتمان أكبر من تلـك التي يوفرها المستثمرون الغربيون

الخاتمة
بما أن تركيا هي دولة شـحيحة الموارد مع فاتورة استيرادٍ طاقة سـنوية تبلغ حوالي ٣٠ مليار دولار، لذلك تحتاج إلى عشرات مليارات الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر أو التدفقات النقدية السـنوية الضخمـة للحفاظ على نموها الاقتصادي وعلى رضى قاعدة أردوغان. إن اجتذاب مثل هذه المكاسب غير المرتقبة من الصين قد يتطلب قيام أنقرة بتغيير سياستها تجاه الأويغور بشكل جوهري، وهذه مهمة صعبة في ضـوء الأنماط التاريخية. . وإذا تحقق هذا السـيناريو، فقد يزداد التأثير السياسـي لبكين على أنقرة بدرجة كبيرة، مما يُقرّب تركيا من المحور الصيني - الروسـي الناشئ في السياسة العالمية.

المصدر:
- Soner Cagaptay, Will Turkey and China Become Friends?, August 14, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/will-turkey-and-china-become-friends.

المحتويات

رؤية مستقبلية

ت	العنوان	الصفحة
١	تحّول العولمة ومستقبلها ..الولايات المتحدة الاكثر تضرراً	٤ - ٨

الملف العدد

ت	العنوان	الصفحة
١	استراتيجية التصدير اليابانية تستهدف الطبقة الحاكمة في كوريا الجنوبية	١٠ - ١١
٢	هل يمكن للمعارضة ان تتحد لإيقاف خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي ؟	١٢ - ١٣
٣	الحزام وخطة الطريق في الصين تدمر العالم	١٤ - ١٦
٤	الولايات المتحدة والصين تجاة امريكا اللاتينية	١٧ - ٢٤
٥	القومية االمفرطة في المملكة العربية السعودية موجودة لتبقى	٢٥ - ٢٦
٦	الحرب الامريكية القادمة وسبل مواجهة القوى العطمى	٢٧ - ٣١
٧	مسارات الديمقراطية : كيف تلاشت اجندة الحرية	٣٢ - ٣٧
٨	هل ستصبح تركيا والصين صديقتيتان؟	٣٨ - ٤٠

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

منظمة غير حكومية N.G.O

www.hcrss.org

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٥٣) لسنة ٢٠١٩

العنوان: بغداد- الكرادة-عرصات الهندية- قرب شركة عراقنا للاتصالات
موبايل: 07804734051
البريد الالكتروني: hcriraq@yahoo.com